الفصل الأول

هجرة العقول وعولمتها

تمهيد

تُعد هجرة العقول واحدة من أهم القضايا التي تشغل الرأي العام في كافة المجتمعات المتقدمة منها، والأقل تقدماً، والنامية على حد سواء. ولعقود عديدة، أصبحت هجرة العقول - أو ما نسميه بنزيف الأدمغة – مؤثرة تأثيراً جلياً على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والمعرفية والسياسية والعسكرية والأمنية لتلك الدول. كما أصبحت بلدان العالم الثالث ومنذ بداية القرن العشرين، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، تُعاني من ظاهرة هجرة أدمغتها، بسبب ما تشكله تلك الظاهرة من خطورة على المخططات التنموية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعلمية والمعرفية والعسكرية، ومن ثم الأمنية، في وقت تحتاج فيه التنمية في تلك البلدان لمثل هذه الأدمغة، خصوصاً أن أفضل العناصر البشرية هي التي تهاجر لتوفر عوامل الطرد في أوطانها أو قوة عوامل الجذب في الدول المهاجر إليها أو كلاهما معاً.

ومع الإقرار بحق الكثير من الدول الأقل تقدماً ونمواً في التذمر بسبب معاناتها من نزيف أدمغتها التي أرسلتها للدول المتقدمة لمزيد من التدريب أو الدراسة وعدم عودتها إلى أوطانها مرة أخرى، فإننا نقر أيضاً أن هجرة العقول لا تمثل دائماً حجر عثرة ونقطة الانتهاء المميتة لأي دولة، بل إن الأدوار القيادية والإدارية التي تلعبها الحكومات للاستفادة من العقول المهاجرة تمثل جهوداً محورية لتحويل هجرة العقول إلى مكاسب واستثمار لتيسير دوران المعرفة وانتقال الخبرات والمعارف في جميع أنحاء العالم، فهجرة العقول لا تمثل في بعض الأحوال، كوارث محضة لكنها تمثل واقع الاقتصاد القائم على المعرفة. فالاقتصاد العالمي يرتكز، وبالدرجة الأولى على عنصر المنافسة على الكفاءات البشرية قبل المنافسة على أي شيء آخر.

هذا وقد شهد العالم، منذ أوائل القرن العشرين تطورات سريعة في كافة مجالات الحياة العلمية والتقنية. ومن ثم، أصبحت قنوات التطور العلمي مفتوحة وقادرة

على استيعاب كل ما هو جديد ومبتكر، بل وتتطلع نحو الأفضل باستمرار، الأمر الذي جعل الكثير من دول العالم المتقدم علمياً يزداد شراهة لجذب العقول العلمية التي تتقدم بإمكانياتها المتفردة على سلم التقدم في شتى بلدان العالم. وبذلك أصبحت هجرة العقول ظاهرة عالمية، جذبت انتباه الساسة والحكام، والباحثين وصناع القرار ... الأمر الذي مكن العديد من الدول المتقدمة من توظيف هذه الهجرة بما يخدم أهدافها الحالية والمستقبلية، مستفيدة من النبوغ الذهني المتطور لهؤلاء المهاجرين من العقول المتميزة، بينما أغفلت العديد من الدول النامية –ومنها الدول العربية- هذه الظاهرة، مما أدى إلى خسارتها الجسيمة لهؤلاء العلماء، لا كمواطنين فحسب، بل تكمن هذه الخسارة أيضاً في الاستغناء عن خدماتهم وإمكانياتهم المتطورة، والتي باتت ضرورية ومؤكدة في ظل الحركة المتسارعة للتنمية، والتي لا يمكن– بأي حال من الأحوال- التغاضي عنها.

ويجدر بنا أن نشير هنا إلى "أن الحركة العلمية تُعد ركناً حيوياً من أركان البحث العلمي. فالعلم وإن كان وطنه حيث التوق إلى حبه، والعناية بأهله، والرحلة إليه، فإنه لا يمكن سجنه بين حصون وحدود معينة، أو حصر مجال نفوذه في بقعة جغرافية محددة، أو قصر تلقيه على فئة بشرية دون أخرى فترة مديدة من الزمن. بل حتى الأسرار العلمية التي تجتهد الجهات المعنية أن تمنع غير خبرائها من معرفتها لا يمكن أن تبقى سراً، إلا في مدة وجيزة يعلم القائمون على منع وصول السر للغير مداها وكلفة ما يلزم حشده وتجنيده للحفاظ عليه. ومن ثم تُعد حركة العلماء بين مختلف المؤسسات والجامعات على الصعيد العالمي ركناً أساسياً لازدهار البحث العلمي والتقدم الإنساني. فحتى الولايات المتحدة الأمريكية، وهي في المرتبة العلمية المتقدمة التي يعلمها الجميع اليوم، لا تستطيع منع علمائها من الحركة، ولولا أن الحركة العلمية للعلم والعلماء قبلتها اليوم مراكز العلم والبحث بهذه البلاد، لرأيت العلماء والباحثين والدارسين يغادرونها أفواجاً – مثلما يحدث الآن من هجرة بعض علماء أمريكا إلى الهند والصين ... وغيرهما- حيث المكان لإرواء عطشهم العلمي وإشباع نهمهم المعرفي. ولهذا كان كل توّاق لمنع هذه الظاهرة راكضاً نحو السراب، ولن يستطيع أن يحقق كسباً يذكر، إلا إذا أعاد النظر في نهجه، وعكف على مراجعة

سيره، وعلم أن السر يكمن في تغيير الاتجاه لا في إلغاء الرحلة، وأن الممكن والمفيد هما تغيير قطب الجاذبية المحركة، لا منع الحركة.

ويرى البعض أن للهجرة الدولية للعقول أهمية متزايدة في السنوات الأخيرة بما يعكس التطورات المختلفة التي شهدها النظام الدولي الجديد ولا يزال يشهدها من اتجاهات قوية للعولمة، وإحياء النمو الاقتصادي الدولي، والنمو الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. هذا وقد قامت مجموعة كبيرة من الدول المتقدمة بتحرير سياساتها إلى حدود معينة من أجل السماح بقبول أعداد كبيرة من المهاجرين ذوي الكفاءات والمهارات العالية. وهذا التوجه من جانب الدول المتقدمة يُقابل من جانب الدول النامية بإطلاق مزيد من الهجرات لمواطنيها من ذوي الكفاءات. وإذا كان قدر معين من هذه الحركة يُعد ضرورياً إذا ما أرادت الدول النامية الاندماج في الاقتصاد العالمي، فإن التدفق الكبير للمهاجرين من ذوي الكفاءات من الدول النامية إنما يفرض تهديداً بنزيف العقول أو ما يسمى بنزيف الأدمغة الذي يمكن أن يؤثر على عملية التنمية المستدامة داخل هذه الدول. كما أن التصور السائد بشأن مشكلة نزيف الأدمغة يُمثل مشكلة تتزايد يوماً بعد يوم وتؤدي إلى مشكلات مختلفة. وبالنسبة لبعض الدول النامية، فإن مشكلة نزيف الأدمغة تمثل معضلة كبيرة وتؤدي إلى خسائر ضخمة مادية وغير مادية، إلا أنه في مواجهة هذا التطور السلبي من هجرة العقول والكفاءات ثمة اتجاه قد برز منذ فترة يحاول التأكيد على المكاسب التي يمكن أن تعود على البلد المصدر لهجرة العقول وإمكانية تحويل هذه الظاهرة من خسائر إلى مكاسب فعلية.

ويتضح لنا مما سبق، أن ثمة تباين في الرؤى حول ظاهرة هجرة العقول وما تمثله من مغانم حقيقية لبعض الدول خاصة المتقدمة منها، ومغارم فعلية لأخرى، خاصة تلك النامية ... وأن هذه الظاهرة عالمية ولا تقتصر على دول بعينها. ومن ثم، فإننا سوف نحاول في هذا الفصل أن نتعرف على الظاهرة ومفهومها والمصطلحات ذات الصلة بها، نشأتها وتطورها، ونظرياتها، وسماتها وخصائصها وفئاتها، وأنماطها، وحجمها، وأسبابها، والعوامل المؤدية إليها، وآثارها الإيجابية والسلبية. هذا بالإضافة إلى التعرف على دور العلماء وأهميتهم، وما يسمى بعولمة الظاهرة.

تعريف هجرة العقول ومفهومها:

وتعرف هجرة العقول على أنها هجرة الأفراد المتعلمين المهرة من ذوي الكفاءات من بلادهم إلى بلاد أخرى لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية مختلفة. كما تعرف على أنها انتقال الأفراد الحاصلين على مؤهلات عليا (من خريجي التعليم الجامعي وما فوقه) من بلد إلى بلد آخر بغرض العمل أو الإقامة الدائمة. ويرتبط بهذا المصطلح مجموعة أخرى من المصطلحات منها ما هو قديم مثل نزيف الأدمغة Brain Drain، ومنها ما ظهر حديثاً ليعُبر عن الرؤى الأخرى للظاهرة والتي تجد فيها جوانب إيجابية وإمكانية تحويل الخسائر إلى مكاسب، مثل "نزيف العقول الأمثل Optimal Brain Drain"، "وتبديد العقول Brain Waste"، "وتدوير العقول Brain Circulation"، "وتبادل العقول Brain Exchange"، "وتصدير العقول Brain Export"، ونعرض فيما يلي تعريفات هذه المصطلحات، طبقاً لتلك التي أوردها مكتب العمل بجينيف:

❖ نزيف الأدمغة Brain Drain

ويحدث نزيف الأدمغة في حالة أن تكون الهجرة من جانب الأشخاص ذوي التعليم العالي، وبشكل دائم أو لفترات طويلة للخارج قد وصلت إلى مستويات كبيرة ولم يتم تعريفها بآثار التغذية العكسية Feed Back Effects، الخاصة بالتحويلات ونقل التكنولوجيا والاستثمار أو التجارة. وفي هذه الحالة يقلل نزيف الأدمغة من النمو الاقتصادي من خلال خسارة أو افتقاد العائد على الاستثمار في التعليم واستنزاف أصول رأس المال البشري للدولة المصدرة.

❖ نزيف العقول الأمثل Optimal Brain Drain

ويرى بعض الاقتصاديون أن الدول النامية تستفيد بقدر صحيح Right Amount من الهجرة الماهرة، وذلك لأن إمكانية العمل بالخارج من أجل أجور أكثر ارتفاعاً، تخلق دافعاً للتعليم مما يؤدي إلى رفع مستويات التعليم المحلي ويدفع النمو الاقتصادي.

❖ **تبديد العقول Brain Waste**

ويعني هذا المصطلح أنه عندما لا تستطيع أسواق العمل بالدول النامية أن توظف مواطنيها بالكامل، فإن الهجرة في هذه الحالة، لا تمثل سوى خطراً اقتصادياً محدداً، خاصة في حال وجود وظائف محدودة للمتخصصين من ذوي الكفاءات الأمر الذي يدفعهم كمهاجرين لقبول وظائف في الدول المضيفة اقل من مستوى تعليمهم.

❖ **تدوير العقول Brain Circulation**

ويعني هذا المصطلح عودة المهاجرين من ذوي الكفاءات من مواطني الدول المصدرة إلى دولتهم الأم، الأمر الذي يؤدي إلى إمداد الدولة المصدرة بالمواطنين ذوي التعليم العالي - وإلى الحد الذي يكون هؤلاء المهاجرين أكثر إنتاجية- مما يساهم في رفع إنتاجية الدولة المصدر.

❖ **تبادل العقول Brain Exchange**

ويعني هذا المصطلح قيام دولة ما بتبادل مهاجريها من ذوي الكفاءات العالية مع دولة أو دول أجنبية أخرى، ويحدث هذا التبادل في العقول عندما تكون خسارة الدولة لكفاءاتها يخفف منها تدفق مكافئ للكفاءات الأجنبية.

❖ **عولمة العقول Brain Globalization:**

ويعكس هذا المصطلح انتعاش الحراك الدولي لذوي الكفاءات والمهارات بانتعاش التجارة، حيث يتكامل مستوى معين من الكفاءات مع التجارة، ويتضح ذلك في الشركات متعددة الجنسيات وفي قوى العولمة التي تتطلب بالضرورة حراكاً دولياً.

❖ **تصدير العقول Brain Export**

ويعني هذا المصطلح أن بعض الدول النامية تختار أحياناً أن تُعلم وتُصدر ذوي الكفاءات العالية منها، سواء كان ذلك في إطار برامج تعاقدية ثنائية، أو في إطار هجرة حرة، ويكون الهدف من هذه الإستراتيجية هو تحسين الموازنة القومية. من خلال

عودة المكاسب، وعودة الكفاءات الأكثر خبرة، أو من خلال التحويلات المادية ونقل التكنولوجيا والاستثمار.

إن مصطلحات هجرة العقول أو نزيف العقول، أو هجرة الكفاءات، أو النقل المعاكس للتكنولوجيا هي في الحقيقة مترادفات لمعنى واحد يهدف بها هجرة العقول البشرية، وهو مصطلح ابتدعه البريطانيون لوصف خسائرهم من العلماء والمهندسين والأطباء بسبب الهجرة خارج بريطانيا، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. وكان أول من استعمل لفظة هجرة العقول أو نزيف الأدمغة هو وزير التعليم البريطاني الأسبق اللورد "هيلشام" عام ١٩٦٣، عندما قال "إن الولايات المتحدة تعيش على حساب عقول أناس آخرين"، وكان يعبر في حينها عن هجرة الكفاءات التي سببت لبريطانيا مشاكل اقتصادية في بداية الستينات من القرن العشرين.

ويعرف "نادر فرجاني" هجرة العقول: بأنها غياب العناصر البشرية الحيوية واللازمة لتحقيق العمليات الشاملة لمجتمع من المجتمعات في فترة زمنية محددة في حياته، وهذا الغياب يؤدي إلى الهجرة أو الامتناع عن العودة بعد قضاء فترة زمنية ما، ويندرج تحت ذلك أصحاب الكفاءات العقلية النادرة، والخبرات العلمية العالية المستوى والمهارات الدقيقة التي يُشكل غيابها خطورة على حياة المجتمع في حاضره ومستقبله.

ويُعرفها "عبد السلام نوير" بأنها: "تفضيل المتخصصين من حملة الشهادات العليا المدعومة بالذكاء الوقاد بالعيش والعمل في بلدان أجنبية وفي خدمة شعوب غير شعوبهم، الأمر الذي يعني هدر الجهود، وتبديد الأموال الهائلة التي خصصتها أوطانهم لهم كي يتحولوا من أشخاص عاديين إلى علماء وأطباء وأساتذة بالمستوى الذي يؤهلهم للعمل ليس في بلدانهم، ولكن في مجتمعات يُعدونها أرقى من مجتمعاتهم.

أما منظمة اليونسكو UNESCO، فتعرف هجرة العقول بأنها: "نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي بين الدول يتسم بالتدفق في اتجاه واحد، ناحية الدول المتقدمة، أو ما يعرف بالنقل العكسي للتكنولوجيا".

وحتى الآن لم يحدث اتفاق حول المصطلح المعبر عن ظاهرة هجرة العقول أو تدفق الكفاءات العلمية من الدول النامية إلى الدول المتقدمة. فقد تواترت مصطلحات

كثيرة لتوصيف هذه الظاهرة من بين أهمها: هجرة العقول، وسرقة العقول، واصطياد العقول، تفريغ الأدمغة، النزيف البشري: بينما تبنى الإعلام الغربي تسميات -يرى البعض أنها أكثر تضليلاً- مثل: النقل العكسي للتقنية، تدفق الموارد البشرية، التبادل الدولي للمهارات.

ويشير هذا الاختلاف إلى مفهوم هجرة الكفاءات عبر تسميات مختلفة إلى دلالات مختلفة، إذ كانت الظاهرة تُعرف في الستينات باسم نزيف الأدمغة، وأصبحت تعرف خلال السبعينات من القرن العشرين وحتى اليوم بالنقل المعاكس للتكنولوجيا: تعبيراً عن الخسارة في الكفاءات البشرية (وما لها من مضمون تكنولوجي) التي تنتقل من العالم النامي إلى العالم الصناعي المتقدم. ورغم هذا الاختلاف حول المصطلح المعبر عن ظاهرة هجرة العقول، إلا أن ثمة مقترحاً أقرب إلى التعبير الحقيقي عن الظاهرة وهو نزيف الأدمغة Brain Drain لأن ما يحدث للدول النامية -ومن بينها الدول العربية بطبيعة الحال- هو استنزاف حقيقي لأثمن ثرواتها وأهم أركان تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، إذ تُعد الكفاءات العلمية المدربة تدريباً عالياً هي المفتاح الحقيقي للتنمية والتطور لأي بلد.

نشأة ظاهرة هجرة العقول وتطورها :

لم تكن ظاهرة هجرة العقول وليدة هذا العصر، بل إنها من أقدم القضايا التي واجهتها البشرية منذ عهود الحضارات القديمة، بل يمكن القول أيضاً أن تلك العقول والكفاءات، قامت منذ تلك العصور بدور رئيسي في نقل أهم إنجازات البلد التي هاجرت منه، إلى البلد الذي هاجرت إليه. هذا بالإضافة إلى أن تلك الهجرات أوجدت منذ القدم تفاعلاً كبيراً بين الحضارات، وتواصلاً بين الفلاسفة والعلماء المنتمين إلى مختلف الحضارات التي احتك بعضها ببعض -وإذا كانت الحضارة التي فقدت بعض فلاسفتها وعلمائها وفنييها لصالح الحضارات الأخرى هي الخاسرة في المدى القصير، فإن البشرية والحضارة الإنسانية وتطورها هي الكاسبة على المدى البعيد.

إن هجرة العلماء من بلادهم إلى بلاد أخرى، أو اتخاذ موطناً آخراً لهم بديلاً عن وطنهم تعتبر مشكلة قديمة قدم العلم ذاته، وظاهرة اجتماعية قديمة أملتها ظروف الحياة الإنسانية وغذّاها تفاوت التقدم الحضاري بين دول العالم المختلفة وتمايزه عبر العصور.

وقد كانت هجرة الفلاسفة اليونانيون من بلدانهم واتجاههم إلى أثينا فيما بين عامي ٦٠٠ ق.م. و ٣٠٠ ق.م. من أهم الهجرات، فقد شهدت أثينا في ذلك الوقت تدفق الفلاسفة والعلماء عليها، وقد رافقت تلك الهجرات حركة ثقافية كبيرة كان من نتيجتها نمو الحضارة اليونانية، وتقدم أثينا وازدهارها.

وبعد امتداد الحكم الإغريقي إلى الدول العربية، أخذت الكفاءات العلمية تتجه نحو الإسكندرية بمصر، حيث عمل حكام مصر في ذلك الوقت على وضع السياسات اللازمة لجذب المهاجرين من العلماء والفلاسفة إليها، وذلك بهدف إقامة مركز حضاري جديد بالإسكندرية.

هذا وقد حافظ المجتمع الإسلامي في القرون الخمسة الأولى للهجرة النبوية الشريفة على أصحاب العقول المبدعة، والمهارات المتفوقة في شتى ميادين الحياة. وكان العلماء أحراراً في التجوال في أرجاء الدنيا طلباً للعلم وزيادة في الإطلاع. ولكن لم يحدث قط أن اختار عالم كبير البقاء الدائم خارج العالم الإسلامي، ولا يمكن القول بأن عناصر الجذب لم تكن موجودة في بلاط البيزنطيين في القسطنطينية، أو في بلاط اللاتين في فرنسا –على الأقل في علوم الطبيعة- ولكن قوة الشعور بالانتماء للأمة، والتمايز الواضح ثقافياً وحضارياً وشعورياً بين عالم الإسلام وما وراءه. ومكانة العلماء في الإسلام هي تلك المكانة التي قررها القرآن الكريم، وجاءت السنة النبوية العطرة تؤكدها وترسخها. هذا وقد ترسخت هذه المعاني في نفوس الناس وخاصتهم، فجميعهم يحترم العالم ويعترف له بالمكانة العلمية، بل وكثير من معارفه يتطوعون في خدمته ورعايته وقضاء مصالحه دون مقابل.

فالظاهرة –حقاً- عريقة في القدم، وتعود بداياتها إلى بدايات تطور العلم، فلا يخلو زمان من هجرة العلماء على شكل فردي أو جماعي لعلل شتى، فكانت لا تدفع نحوه إلى مجاعة جماعية، أو كارثة إنسانية، أو جائحة طبيعية، أو حرب مدمرة. ولقد ارتبط العلم بالرحلات سعياً لطلبه، أو رغبة في وجود من يتذوقه ويقدر أهله. وكان من الطبيعي أن يهاجر علماء أمة ما إلى جهة أخرى أحسن وأجدى لعلمهم، بمجرد ما تنعدم الآذان الصاغية، أو يحسون مضايقة من جهة ما، أو يضيقون ذرعاً

بالسلوك المغرض، أو يلحظون زهداً مبالغاً لبضاعتهم الثمينة من طرف طلابهم وروادهم ... أو غيرهم. ولقد ظل العلم منذ فجر التاريخ مقروناً بالرحلة لطلبه والهجرة لأهله. والعقل خزان المكتسب من العلم وأداة الفعل في تطويره ونشره وقراءته. أما وقد سمح التقدم العلمي بتوفير المعلومات عن مراكز العلم ويسرّ سبل الرحلة إليها فقد تعزز ذلك الارتباط القديم بين العلم والرحلة، بأنواع جديدة من الهجرة وألوان حديثة من الرباط بين العلماء ومراكز إنتاج العلم واختباره.

وفي العصر الحديث، ازداد وعي الدول المتقدمة على الأهمية البالغة لدور العلماء في تطور الحضارة، وفي ازدهار القوة المادية والاقتصادية والعسكرية اللازمة للدفاع عن منجزات هذه الدول، ومواجهة تحديات الآخرين لها، فأصبحت مسألة المحافظة على العلماء والاختصاصيين والفنيين داخل أوطانهم، أو جذب كفاءات الآخرين، مسألة حيوية للغاية، لأهمية هذه الكفاءات في تحقيق التطور، ولسهولة تحرك أصحاب الكفاءات وهجرتهم إلى الأمكنة التي توفر الحوافز المادية وغيرها – التي تُسهم في تطورهم مهنياً وفكرياً ومعيشياً- هذا، وغير خاف على أحد المنافسة الشرسة بين الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية للحصول على أكبر عدد ممكن من العلماء الألمان، ممن يعملون في ميدان الذرة والميادين التي تجاورها.

وقد أخذ موضوع هجرة العقول يحظى بأهمية بالغة من المسئولين على المستويين الوطني والدولي، منذ أوائل الستينات من القرن العشرين بعد أن أصبحت هجرة العلماء من الدول النامية إلى الدول الرأسمالية المتقدمة من أهم الظواهر في العلاقات الدولية وأخطرها. واليوم نجد الشباب الحديث الاندماج في الحياة الوظيفية أو النشاط الاقتصادي، يرى في الهجرة مرحلة من مراحل تكوين شخصيته واكتسابه للخبرة، ويحسب أن القيام بها في مرحلة مبكرة من العمر أفيد من تأخيرها، لأن تأخيرها قد يلغيها أو يمنعها لما يحسه المرء من ركون إلى وضعية اجتماعية وامتيازات مكتسبة من الصعب أن يضحي بها في سبيل كسب خبرة أو تجربه تتأتيان من الهجرة، إلا إذا مس هذه الوضعية اهتزاز ما، أو تبين أنها لا تغني، أو كانت جاذبية الهجرة أقوى من أي ركون لوضع قائم. وهذا ما جعل العديد من المعاهد والمدارس العليا الأوروبية –عامة، والفرنسية خاصة- تدرج ضمن برنامج تعليمها فترة تدريب إجبارية

بالخارج، كما أن وسائل النقل والمواصلات الحديثة قد ضيقت بين المسافات وجعلت، على سبيل المثال، الاتصال بين العواصم الأوروبية الذي كان يستلزم –إلى عهد قريب– يوماً أو يومين يتم في ساعة أو ساعتين أو قريباً من ذلك. هذا ويَعِدُ التقدم التكنولوجي بمزيد من السرعة ومزيد من تقليص المسافات وتقريب البعيد. فأصبح رجل الأعمال أو الحرفي يقضي يومه في بلد، ويعود وينام ليلته في بيته ببلده الأصل. وهذا ما دعا العديد من الباحثين –خاصة في أوروبا– إلى تسمية هذه الظاهرة بـ"الحركة الدولية للأطر" –وليست هجرة العقول– وهو مصطلح ابتدعته المقاولات في مطلع التسعينات من القرن العشرين. وقد دفعت العولمة العديد من هذه المقاولات إلى ترجيح كفة الكفاءات على كفة الجنسية عند اختيار الكوادر الخاصة للعمل. هذا وكان موضوع هجرة العلماء قد أخذ يحظى بأهمية بالغة من المسئولين على المستويين الوطني والدولي منذ أوائل الستينات من القرن العشرين، بعد أن أصبحت هجرة العلماء من الدول النامية إلى الدول الرأسمالية المتقدمة من أهم الظواهر في العلاقات الدولية.

دور العلم في تقدم الأمم وتطورها:

ينكر الدور الحيوي والأساسي للعلماء في أرجاء المعمورة قاطبة ومساهمتهم الرئيسية والفعالة في نهضة الأمم وازدهارها، وتقدم الإنسانية جمعاء والارتقاء بها ... كل من أعطاه شيطانه الجرأة على إنكار الشمس الساطعة في وضح النهار ...، وكل من أسلم أمره لشيطانه وأهداه ضميره، ونحسبه من أساطين الفئة الباغية التي قال الحق في شأنهم "وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم". فغير خاف على أحد أهمية العلماء ودورهم الرائد في النهضة العلمية والتقدم التكنولوجي ... الأمر الذي يجعل من هجرتهم شلال نزيف هادر لأدمغة أممهم ... وتحدياً خطيراً أمام تطوير دولهم، خاصة إذا كانت نامية. فالعلماء من أصحاب التخصصات الدقيقة هم الركائز الأساسية لإقامة قواعد علمية وتكنولوجية وطنية. ومن ثم، يكون من البديهي أن تمثل خسارة أي دولة من الدول لجزء منهم تحدياً خطيراً وعقبة أساسية وحجر عثرة في طريق عملية البناء والتقدم، فالدول المتقدمة عندما تضع كل أنواع الحوافز لاستقطاب العقول العلمية المبدعة من الدول النامية، إنما تعمل على تأخير هذه الدول في تطوير نفسها علمياً وتكنولوجياً، واقتصادياً، وعسكرياً، ومن ثم أمنياً. غير أن الأمر لا يقتصر على

أهمية العلماء والكفاءات للدول النامية فقط، بل يتخطى ذلك بكثير بالنسبة لأهميتهم للدول المتقدمة التي تقوم نهضتها وتقدمها على كافة المستويات العلمية والتكنولوجية والمعرفية، والاقتصادية، بل والعسكرية والأمنية أيضاً على كاهل العلماء المتميزين، ليس من أبنائها فحسب، فهي تقود العالم وتسوده اعتماداً على العلماء النابغين من أبنائها والمستقطبين من كافة أنحاء المعمورة. ومن ثم كان اهتمام حكام العالم المتقدم وساسته، وصناع القرار فيه على وعي كامل ودراية بالغة بمكانة العلماء ودورهم الحيوي الفعال. فهذا الرئيس الأمريكي الأسبق "بل كلنتون" يؤكد في لقائه الحصري مع صحيفة العلوم Journal of Science على أهمية العلم والتكنولوجيا في تغيير العالم، وأنه سيستمر بعد انتهاء فترته الرئاسية –في ٢٠٠٠/١/٢٢– في المشاركة في دعم البحث العلمي والعلماء، وتأكيده على الحاجة إلى التعاون الدولي، وذلك إلى جانب اعترافه بهجرة العقول التي تعاني منها الدول الأخرى التي يستمر طلابها في العمل داخل الولايات المتحدة الأمريكية بعد استكمال دراستهم هناك ... وأعرب عن أمله في أن يرى الولايات المتحدة الأمريكية تعمل وكأنها "معملاً عالمياً" يساعد في تمويل التبادلات التعليمية والبحثية والتشغيلية. وهذا "ديفيد هينان" الكاتب والاقتصادي والملياردير الأمريكي يحذر من وقائع آثار الهجرة العكسية للعقول وعودتها إلى بلدانها الأصل ومدى تأثير ذلك على القدرة التنافسية للولايات المتحدة الأمريكية في مقاله "استيقظي أمريكا: وقائع تحذيرية من آثار الهجرة العكسية" ويقول: "علينا أن ننسى الإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل، وأن الحرب العالمية القادمة ستكون على رأس المال البشري"، ويؤكد أنه ولسنوات وفر المهاجرون مدداً من العقول والطاقات والكفاءات البشرية للولايات المتحدة الأمريكية ... من "ألبرت أينشتاين" ... إلى "الفريد هتشكوك" وغيرهم ممن قادوا تياراً منتظماً من الوافدين الجدد ذوي الحيوية الخلاقة والمهارات العالمية من التواقين لنسيم الحرية دفة التقدم في أمريكا. ويضيف "هينان" أن أمريكا لا تزال مستمرة في الاستفادة بشدة من كونها جاذبة للكفاءات المبتكرة والطموحة التي تُحفز الاقتصاد، وتخلق الثروات وتحسن مستوى المعيشة بها بشكل عام ... وأن العقول المهاجرة الصينية والهندية تدير قرابة (٢٥٪) من المؤسسات التكنولوجية في وادي السليكون في كاليفورنيا ... وأن ثمانية (٨) من إجمالي أحد عشر (١١) شخصاً حصلوا على جائزة نوبل في الكيمياء

والفيزياء في السنوات الثلاثة الأخيرة. - من كتابة المقالة – ولدوا في دول أخرى غير أمريكا ، .. وأن (٤٠٪) من طلاب الدراسات العليا في مجالات التكنولوجيا هم في الأساس من خارج أمريكا .. وأن أكثر من (٥٠٪) من حملة الدكتوراه و (٤٥٪) من علماء الفيزياء والحواسب والرياضيات في أمريكا هم أجانب بالمولد ... وأن حوالي ثلث معلمي الفيزياء وربع الطبيبات الإناث مهاجرون إلى أمريكا من دول أخرى. ويضيف "هينان" ... إلا أنه لم يعد بوسع الولايات المتحدة الأمريكية أن تحيا اليوم على هذا النبت الأجنبي المنقول إلى تربتها. فمنذ بداية التسعينات من القرن العشرين بتنا نسمع صوت الامتصاص القوي للعلماء المهاجرين من قبل بلدانهم الأصلية التي تحسنت أحوالها كثيراً على المستويين السياسي والاقتصادي مما حدى بأفضل الأمريكيين وألمعهم إلى العودة إلى أوطانهم الأصلية بحثاً عن أرض موعودة جديدة.

وفي الهند، دعا الرئيس الهندي "عبد الكلام" –عالم الفيزياء الكبير- العقول الهندية المهاجرة إلى العودة إلى الهند، معرباً عن آلامه العميقة من جراء العوامل المسببة لهجرتهم، وآماله العريضة في العودة إلى وطنهم الأم ومشاركته في تقدمه الملحوظ في جميع المجالات، .. وتسائل "عبد الكلام" عن أسباب مغادرة هؤلاء اللامعين بلاده ... وأنه يود عكس ذلك .. ويريد من المؤسسات الكبرى في بلاده مثل إنفوسيس Infosys التي تدير خدمات تكنولوجيا المعلومات أن تساعد في عودة هذه العقول المهاجرة إلى الوطن.

نظريات هجرة العقول:

١- نظرية عالمية المعرفة:

ويؤكد أنصار هذه النظرية على إضفاء صفة الكونية والعالمية على العلم والعلماء، وبالتالي فإن العقول من الباحثين والمؤهلين والفنيين يعتبرون في خدمة البشرية أينما كانوا.

٢- نظرية قوة الجذب وقوة الطرد:

ويؤكد أنصار هذه النظرية على أن العالم المتقدم يعتبر البيئة المناسبة لجميع العقول من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وأن الدول النامية لا تقدم بالتالي مثل هذه البيئة المناسبة للعقول.

٣- نظرية تفعيل دور العقول المهاجرة:

ويؤكد أنصار هذه النظرية على ضرورة تفعيل دور العقول المهاجرة في عملية التنمية بالدول الأم، ليس بالضرورة عن طريق الرجوع والاستقرار في دولهم الأصلية، ولكن ذلك يمكن أن يتم من خلال خبرات ومهارات العقول. والاستفادة المشتركة من خبرات ومهارات العقول. فالمهاجرون من العقول لا يمكنهم فقط تحسين أوضاع عائلتهم، ولكن يمكنهم أيضاً تغيير الانطباعات والصور النمطية عن دولهم الأصلية في العالم الخارجي بشكل عام، والدول التي يستقرون فيها بشكل خاص.

٤- نظرية الطلب والعرض:

ويركز أصحاب هذه النظرية على طبيعة سوق العمل القائمة بين الدول المصدرة والمستوردة للعقول.

وثمة نقد موجه لنظريات هجرة العقول يمكن إيجازه فيما يلي:

أ- أن هذه النظريات تعكس الثقافة الغربية والمتقدمة، التي تحصل على خبرات ومهارات أنفقت عليها الدول النامية الكثير. إذاً فهذه النظريات تُغلب المصالح الغربية على ما عداها.

ب- أن بعض هذه النظريات يتعامل مع العقول كسلعة تجسدها قوة الجذب والطرد، أو قوة العرض والطلب، متناسية بذلك الجانب الإنساني والأخلاقي للقضية.

ج- أنه على الرغم من أن التحويلات المالية للمهاجرين تشكل بالنسبة لبعض الدول جزءاً ملحوظاً من دخلها القومي، إلا أن ذلك لا يكفي لتعويض الدول النامية عن خسارتها للعقول المهاجرة إلى الدول المتقدمة.

أنواع هجرة العقول:

يفرق العلماء بين ثلاثة أنواع من نزيف الأدمغة على النحو التالي:

أ- النزيف الخارجي للعقول:

وهذا النوع تركز عليه عادة الدراسات المهتمة بنزيف الأدمغة.

ب- النزيف الداخلي للعقول:

ويمكن تعريف هذا النوع بأنه: الميل عند العلماء إلى التصرف من الناحية العلمية على أساس أنهم أعضاء في المجتمع العلميّ، الذي يتركز عادة في الدول الغنية، فإذا أراد أحدهم الحصول على جائزة نوبل، أو الاعتراف به من أنداده في الخارج، أو نشر بحوثه في المجلدات العلمية الرائدة، كان عليه أن يوجه بحوثه إلى تخوم العلوم، والاهتمام بهذه التخوم قد يكون في معظم الأحيان غير ملائم للمستوى العلمي العام في البلد النامي المعني، ومشكلاته الملحقة التي تتوجب مواجهتها وإيجاد الحلول لها.

ج- النزيف الأساسي للعقول:

ويعرف بأنه: إخفاق العقول البشرية في طاقاتها وإمكاناتها، نتيجة لسوء التغذية الذي يُعاني منه الأطفال الصغار في الدول النامية، خلال الفترة الممتدة بين الشهر التاسع والسنة الثالثة من أعمارهم، وهي الفترة التي يتكون فيها معظم دماغ الإنسان. فكم من الأشخاص في الدول النامية، تحولوا إلى متخلفين عقلياً وجسدياً، بدل أن يصبحوا عباقرة وعلماء كباراً، نتيجة لسوء التغذية والرعاية التي يعانون منها.

وتشير التقديرات إلى تصاعد خطير لظاهرة هجرة الكفاءات والتي يشار إليها "بنزيف الأدمغة" في الربع الأخير من القرن العشرين، وينتظر أن تتصاعد أكثر باشتداد العولمة. فعلى الرغم من أن أحد التناقضات الرئيسية في النظام العالمي الجديد يتمثل في الإصرار على حرية التجارة والسلع والخدمات، إلا أن الدول الصناعية الكبرى لا تزال مغلقة أمام انتقال البشر إليها، وأنه على الجانب الآخر وانطلاقاً من مصالح الدول المهيمنة على النظام العالمي الجديد، ومن الدور بالغ الأهمية للمعرفة والثقافة في تحديد التقدم في عالم كثافة المعرفة، يقوم على سوق عالمي واحد يختص بالكفاءات العالية التي ترى الدول الصناعية الكبرى فائدة في اقتناصهم من الدول النامية مع استمرار إغلاق الحدود في وجه غيرهم من المواطنين.

ولقد أدركت الدول النامية خطورة ظاهرة انتقال الكفاءات منذ الستينات، وبات يشار إلى الظاهرة على أنها قضية، وأن موضوعها هو نزيف العقول، وأنها جزء لا يتجزأ من المفاوضات العالمية التي ترمي لتنسيق العلاقات الاقتصادية بين الدول، خاصة فيما بين الشمال والجنوب حيث أصبحت هذه الظاهرة تظهر بإلحاح في جداول أعمال المفاوضات الدولية. وقد كانت البداية مع إصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم (٢٣٢٠) الذي سعت إليه مجموعة الدول النامية لتفجير المشكلة على المستوى الرسمي عالمياً، وشغلت بها منذ ذلك الوقت عدة منظمات دولية من أهمها: الانكتاد، ومنظمة العمل الدولية، واليونسكو، واليونيدو، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة الدولية للهجرة .. إلخ. هذا وقد تطورت القضية في موضوعها والموقف التفاوضي بشأنها منذ ذلك الحين، وفي هذا الإطار أصبحت تعرف باسم النقل العكسي "للتكنولوجيا" تعبيراً عن الخسارة في الكفاءات البشرية –وما لها من مضمون تكنولوجي- التي تنتقل من العالم النامي إلى العالم المتقدم.

وتختلف ظاهرة هجرة العقول من دولة لأخرى ومن وقت لآخر. ومن المضلل أن نعمم الآثار المحتملة لمثل تلك الهجرة على الدول النامية. بل من الأفضل أن نقول أن دراسات مختلفة قد قاست أموراً مختلفة في هذه الظاهرة. ولا يمكننا أن نضع كل أشكال الهجرة بشكل مبرر تحت مظلة تحليلية واحدة رغم حدوث ذلك في التراث البحثي المعاصر في هذا الموضوع. فهجرة العمالة المؤهلة من الدول النامية قد تعزي إلى عدة نظم مختلفة من القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الضمنية. فظاهرة هجرة الكفاءات من الدول النامية قد تبرر استخدام مصطلح "هجرة العقول" ولكن علينا الحذر في استخدام هذا المصطلح بشكل غير مميز. ويمكن استبدال المكون الضمني للخفيف في المصطلح بمكون آخر خال من القيم وهو هجرة ويمكننا التمييز بينهما من خلال عقد علاقة مفادها أن كل هجرة العقول تمثل هجرة ولكنها ليس بالضرورة تنضيباً للعقول. وسنناقش في هذا الفصل تصنيف هجرات العقول المختلفة. وتمثل هجرة العقول حقيقة نقل الموارد المنفقة على تعليم وتربية المهارات التقنية للعقول المهاجرة من الدول المصدرة (الدول النامية) إلى الدول المستقبلة (الدول المتقدمة).

وتقوم الدول المتقدمة المعنية بتوفير نقودها المنفقة على التعليم والتدريب الاحترافي ومن خلال تلك العملية تستفيد من خدمات الأطباء والمهندسين المدربين الذي يتقاضون أكثر من رواتبهم في دولهم الأصلية ويعيشون حياة أكثر راحة.

والمشكلة الأساسية في هذه القضية هي أن المهاجرين عند دخولهم للدول المتطورة يكونون في أخصب مراحل عطائهم المهني ومع عودتهم، إن عادوا، غالباً ما يكونون مستنفذين القوى وغير ملائمين لدولهم غير المتقدمة. وبالتالي هناك فاقد في رأس المال البشري مع زيادة عمليات الهجرة التعاقدية. وهناك جهود عديدة لتعريف مفهوم هجرة العقول، وخصوصاً من المنظمات الدولية. فمثلاً يمكننا أن نقرأ ما يلي في تقرير اليونسكو لعام ١٩٦٩: "يمكن تعريف هجرة العقول على أنها شكل غير طبيعي من التبادل العلمي بين الدول يتميز بتدفق ذو اتجاه واحد لصالح الدول الأكثر تطوراً".

خصائص هجرة العقول:

١- تيارات متعددة من الأفراد المهرة والمدربين تتدفق من الدول النامية للدول المتطورة.

٢- تتميز بتيارات كبيرة من التدفق بأعداد قليلة نسبياً من الدول المتطورة وتيارات صغيرة بأعداد كبيرة نسبياً من النامية الدول.

٣- تسيطر على تلك التيارات مهن محددة كالمهندسين والأطباء والعلماء.

٤- تزايدت تلك التيارات بشكل مذهل في السنوات الأخيرة.

٥- كلما ارتفع مستوى المهارة/التدريب، كلما ازدادت احتمالات الهجرة.

٦- تستجيب تلك التيارات بشكل متزايد للتعقد المتغير للاقتصاد في المجتمعات الدولية وللتشريعات التي تعكس الحاجة لعصر جديد.

٧- تستثار تيارات الهجرة بكل من طبيعة النظم القومية للتعليم والافتقار أو عدم كفاية التخطيط لتدريب الطلاب من الدول النامية في الدول المتقدمة إلى جانب الاستخدام الأمثل لمهاراتهم في دولهم الأصلية.

٨- باستثناء أمريكا الجنوبية، لا توجد أدلة على انخفاض هجرة المواهب، وهناك إشارات واضحة إلى زيادتها واستمرارها تحت الظروف الحالية.

مشاكل هجرة العقول:

المشكلة السياسية:

عندما تغادر نخبة من القوى العاملة دولتها الأم وتستقر في دولة أكثر تقدماً فإن ذلك يعد ظاهرة سياسية ولكن من النادر أن تكون الدوافع وراء ذلك سياسية بحتة. وهي تشمل تناقضاً غريباً حيث أنها تشير مباشرة إلى الافتقار للإنتاج، وزيادة إنتاج القوى البشرية المحترفة في الدول المهاجر منها. وبهذا المعنى فإن هجرة العقول هي ظاهرة مرضية، ولكنها في ذات الوقت تعبير عن صعوبة أساسية. فهي إلى حد ما تمتلك أساساً موضوعياً حيث أن جاذبية الدول المتقدمة مقارنة بالدول الأقل تقدماً موجودة على مدار التاريخ. والتأثير الواضح لذلك هو تسارع تطور العلوم والتكنولوجيا في الدول المتقدمة مع إبطائه في الدول المهاجر منها.

المشكلة الاقتصادية:

لا يمكن فصل الجانب الاقتصادي لهذه المشكلة عن الجانب السياسي. فبداية، علينا أن نركز على أنها تتناقض مع الهدف الدولي الاقتصادي والسياسي الأسمى وهو بالتحديد تضييق الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية: كما أنها تعبر في ذات الوقت عن الاعتماد المتبادل لمجتمعات مختلفة فهي تنبع من عدم التناسب الاقتصادي والتكنولوجي والعلمي بين الدول المتطورة والدول النامية مما يعني تناقضاً واضحاً في تدريب القوى العاملة المحترفة والقدرة على تلبية مختلف احتياجات تلك المجموعة. ومن سمات هجرة العقول أنه كلما قل المستوى الاقتصادي للدول ازدادت خسارتها بسبب هجرة العقول، في حين أن الدول المتقدمة وحدها هي المستفيد الوحيد من هذا الوضع. ويحدث ذلك من خلال تداخل معقد بين عوامل الشد والجذب الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة. كما أنها تظهر كنتيجة للافتقار إلى نظام تعليمي مع غياب تام لسياسات القوى العاملة في معظم الدول النامية فكل جوانب القصور تلك تعيق بالفعل الاستخدام الفعال لهؤلاء المؤهلين وذوي المهارات. وفي مقابل ذلك هناك مستويات أعلى للمعيشة وفرص أفضل للبحوث والعمل في الدول المتقدمة مما يقدم آلاف الاحتمالات لتطوير القدرات البشرية. وبالإضافة إلى تلك العوامل الاقتصادية الموضوعية تظهر هجرة العقول كذلك من النية الواضحة للدول المتقدمة في اكتساب رأس مال بشري بشكل مجاني وسريع قدر الإمكان.

المشكلة النفسية الاجتماعية:

كان التيار الأساسي لهجرة العقول كتغيير للموطن قد بدأ من الدول النامية إلى الدول المتقدمة بسبب العوامل الاجتماعية والثقافية والنفسية الناجمة عن الحياة في دولة بعينها. وهناك عدد كبير من المنتقلين من عدد قليل من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، وفي نفس الوقت هناك عدد أقل من العمالة المهرة ينتقل من عدد كبير من الدول النامية. والاتجاه الجغرافي الأساسي في هجرة العقول هو من الجنوب إلى الشمال أي من أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة ومن أفريقيا إلى أوروبا والولايات المتحدة ومن الشرق إلى الغرب أي من الدول الآسيوية غير الاشتراكية إلى أوروبا ومن أوروبا للولايات المتحدة ومن الدول الآسيوية إلى الشرق الأوسط وأمريكا الشمالية. وهناك حقيقة مؤكدة هي أن رأس المال البشري يهاجر من نظم اقتصادية يمكنه أن يقدم لها أعظم الإسهامات للرفاهية البشرية إلى نظم اقتصادية متطورة بالفعل وبها عدد كبير من الأفراد المدربين والقادرين علمياً وإدارياً. وبالطبع فإن الدول المتقدمة لديها مواهب أقل، الأمر الذي يؤدي إلى استيرادها للمواهب.

أنماط هجرة العقول:

كمنظور أشمل من هجرة العقول فقط يمكن تصنيف أنماط هجرة المواهب إلى:

١) زيادة تدفق العقول.

٢) تصدير العقول.

٣) تبادل العقول.

٤) هجرة العقول.

زيادة تدفق العقول:

بسبب زيادة إنتاج أو انخفاض مستوى توظيف العقول فإن بعضها يبقى غير مستوعب وفائض بسبب زيادة المنتج عن حجم الطلب في الدول الأصلية، ومثل تلك العقول الفائضة يتم استيعابها في الأسواق الأجنبية. وهذا النوع من الهجرة يسمى زيادة

التدفق. وقد اعتمد "بولدوين Baldwin" (١٩٧٠) أساساً على هذا النوع كما أنه متضمن كذلك في تحليل النموذج الدولي. وفي كثير من الدول النامية فإن التعليم غير المخطط والرخيص نسبياً بالإضافة إلى مشكلة البطالة قد أديا معاً إلى مزيد من العمالة المهرة المتعطلة عن العمل. وعلى سبيل المثال ففي يناير ١٩٦٥ كان هناك ٧٥ ألف مهندس متعطل عن العمل في الهند. كما أن الهند تخرج سنوياً خبراء في الاقتصاد والإحصاء أكثر من قدرتها على توفير فرص عمل لهم. وفي أمريكا اللاتينية نجد أنه من إجمالي ٦٠٠ ألف خريج جامعي هناك ٢٥٪ منهم فقط موظفون بشكل منتج (تقرير UNITAR ١٩٧١). وفي نيجيريا ٦٣٪ من طلاب التعليم العالي مؤهلون في الخدمات الاجتماعية في حين أن الدولة لا تحتاج لأكثر من ٤٠٪. وحقيقة فإن مشكلة المتعلمين غير العاملين والتي تمثل منشأ زيادة تدفق العقول نراها بوضوح في كثير من الدول النامية، وبشكل أكثر وضوحاً في كولومبيا والصين والهند وإيران ونيجيريا وباكستان والفلبين وكوريا الجنوبية.

تلك القوى الفائضة غير المستغلة قد ترتفع بسبب زيادة الإنتاج، وقلة فرص العمل، وعدم توافر الوظائف المناسبة حيث تستخدم العقول في أفضل صورة، وافتقار القوى الموجودة إلى الخبرة والكفاءة اللازمين لفرص العمل المتاحة والتي تتطلب قدراً عالياً من الكفاءة والتفوق والتدريب. ويمكن تفسير هذا الفائض بالمعنيين المطلق والنسبي. فوفقاً للمصطلحات الكمية قد تكون هناك إنتاجية زائدة للعقول، ومن الناحية النوعية قد تكون الوظائف أرقى من مستوى العقول أو أن مستوى العقول أرقى من الوظائف. وهذا الفائض ليست لديه أي فرص في تحقيق عائد. ومن ثم فإن هجرة الفائض تشكل تياراً فائضاً وليست ضارة على الإطلاق بل أنها تعتبر مفيدة لحل أزمة البطالة.

تصدير العقول:

قد تتخذ الهجرة شكل تصدير العقول من الدول المصدرة. والدولة المصدرة للعقول تتلقى في المقابل مكاسب مادية لعدد من السنوات. وعوائد تلك المكاسب قد تستمر لعدة سنوات في شكل ضرائب مستمرة وقد تؤخذ دفعة واحدة كضريبة إجمالية عند المغادرة.

كما يمكن تحصيل السعر المتفق عليه لتصدير العقول من قبل الدول المصدرة. ولكن طريقة الحساب المطبقة على تثبيت سعر العقول كانت أحد جوانب القصور الواضحة. فسعر السوق للعقول لم يعكس في كثير من الأحوال تكلفتها العامة. وفي حالة تصدير العقول يجب أن يكون سعر التبادل مساوياً للتكلفة العامة والخاصة للعقل وحيث أن القوى البشرية المنتقلة من الدول النامية تتلقى في أغلب الأحوال التكلفة الخاصة فقط وليس التكلفة الاجتماعية فإن مثل تلك الهجرة لا يمكن اعتبارها من قبيل تصدير العقول. إلا أنه لا يمكن إنكار أنه من الصعب أن نحسب التكلفة الاجتماعية فهامش السعر يستمر في التغير بتغير الأفق الزمني. وإذا كان معدل العائد كافياً لتغطية تكلفة الفرص المحلية للعقول المهاجرة فإن ذلك يعتبر من قبيل تصدير العقول.

ولأغراض التصدير فمن الأفضل للدول أن تنتج القوى البشرية التي ستحقق من ورائها ميزة نوعية. فتصدير مثل تلك القوى البشرية سيكون هو الأفضل لكلا طرفي المبادلة. فبعض الدول التي لا تتمكن من استيعاب رأس المال البشري داخل اقتصادها كما هو الحال في برابادوس والفلبين حيث يتم تدريب الأفراد عن عمد بغرض التصدير. وقد اقترح "بدودلين و وانتابي Boudlin & Wantabe" بعض التعويضات لهجرة رأس المال البشري تقدمها الدول المهاجر إليها للدول المهاجر منها ، حيث يمكن لحكومات الدول المستقبلة إعادة تحويل نسبة ثابتة من ضرائب دخل المهاجرين إليها إلى الدول الأم. ومما لا شك فيه أن عدداً كبيراً من الدول المصدرة للعقول إلى الخارج تتلقى بعد العوائد (تقرير UNITAR ١٩٧٠). وما لم تكن العوائد تغطى التكلفة العامة والخاصة لفرص المهاجرين في أوطانهم الأصلية فإن ذلك لا يعتبر تصديراً للعقول.

تبادل العقول:

قد تتخذ الهجرة شكل تبادل المثقفين والمتعلمين والباحثين والطلاب بين الدول النامية والدول المتقدمة وبين الدول النامية فيما بينها لأغراض المصالح المشتركة فيما يتعلق بالمعرفة والخبرة والتدريب. ومثل هذا النوع من الهجرة يمكن تسميته بشكل أنسب بتبادل العقول. وتبادل العقول ظاهرة مؤقتة يتم فيها تعويض هجرة العقول باكتساب العقول المتزامن مع تلك الهجرة.

والتبادل الدولي للعقول ليس ظاهرة جديدة كما أنه أحد أهم الوسائل للتعاون الدولي ونشر الأفكار ونقل المعلومات الخاصة للصالح العام. كما أن البرنامج الدولي لتبادل العقول يحسن من الرفاهية العالمية ومن ثم يجب تشجيعه من قبل مختلف البرامج.

هجرة العقول:

وتُعد هجرة العقول من أهم أنواع الهجرة من الدول النامية. والمصطلح يحمل في طياته أحكاماً مسبقة تفترض فقدان الموارد الحيوية الأساسية دون تعويض (أدارس Adaars ١٩٦٨). وهو مصطلح صحفي مشحون ومن سوء الحظ أنه شائع الاستخدام في النقاشات العلمية. وهي هجرة دائمة أحادية الاتجاه للأفراد المهرة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة في أغلبها الأعم، وغالباً ما لا يتم استخدام هذه القوي البشرية المهاجرة في هذه الحالة علي النحو الأمثل في أوطانها الأصلية.

حجم هجرة العقول واتجاهها:

تمثل خبرة الستينات وأوائل السبعينات ارتفاع معدلات الهجرة من دول العالم الثالث، وخصوصاً بين العلماء والمهندسين والأطباء إلى الدول الصناعية وخصوصاً الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا واستراليا، حيث تعكس تلك التيارات معدلات عالية نسبياً من النمو الاقتصادي في الدول الصناعية المعنية مع عدم كفاية إنتاجها من المعنيين، مما يدفع بالطبيعة الانتقائية لقوانين الهجرة بها إلى الانحراف لصالح السماح بالانتقاء وفقاً للمهارات وبمعدلات عالية جداً من خريجي الدول النامية. ومنذ ذلك الحين أصبحت هناك تطوراً أخرى. فالأزمة الاقتصادية عام ١٩٧٤- ١٩٧٥ خفضت من معدلات توسع الطلب في الدول الرأسمالية على المهنيين. وفي نفس الوقت كان الإنتاج في دول العالم الثالث يتزايد مع تطبيق سياسات صارمة للهجرة. كما ظهرت مجالات أخرى لزيادة الطلب على هجرة المهنيين إلى الدول المنتجة للنفط كما حدث نمو في القوى البشرية عالية الجودة في دول العالم النامي. ولا تكمن المشكلة فقط في إعداد هجرة هؤلاء المهنيين بل أيضاً في ما فرضته هجرتهم من اضطراب على نظم التدريب والبنية الاقتصادية.

وفي دراسة حديثة، أشار "شيري ذالان" Shri A.B. Zahlan إلى أن هجرة المثقفين والقوى البشرية المهنية عبر الحدود الدولية ظاهرة مستمرة في جميع العصور. فقد قام بتقدير هجرة القوى البشرية عالية المستوى في السبعينات والثمانينات بحوالي ١٠٠ ألف سنوياً. ومعظم هذا الرقم هاجر للولايات المتحدة في السبعينات والثمانينات. ومنذ ذلك الوقت تأتي معظم العقول المهاجرة إلى أوروبا والولايات المتحدة من دول العالم الثالث. وهو يشعر بأهمية فحص هجرة حوالي ١٠٠ ألف مهني من دول العالم الثالث إلى الدول الصناعية وعلاقة ذلك بالموارد البشرية عالية المستوى في دول العالم الثالث. وقد أوضح أنه على مدار العقود الأربعة الماضية تقدمت الدول النامية بخطوات واسعة في مجال التوسع في جامعاتها وقدراتها على التعليم الفني. ففي عام ١٩٥٠ كان إجمالي الالتحاق بالجامعات في الدول النامية هو ١,١ مليون طالب باستثناء الصين وجمهورية كوريا الديمقراطية. وقد كان إجمالي الالتحاق العالمي في ذلك العام هو ٦,٥ مليون. وقد واصل معدل الالتحاق في دول العالم الثالث تضاعفه مرة كل سبع سنوات ليصل إلى ١٩ مليون عام ١٩٨١- ١٩٨٢ من إجمالي عالمي يقدر بحوالي ٥٠,٥ مليون. وبين عام ١٩٥٠ و١٩٨٠ تخرج حوالي ٢٣ مليون طالباً من الجامعة. ووفقاً لرأيه فإن معيار التعليم العالي على المستويين القومي والدولي قد خفض من الأهمية النسبية لهجرة العقول. ومن المتوقع أن الجامعات في دول العالم الثالث ستخرج بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٧ حوالي ٢٣ مليون طالباً من بينهم ٨,٣ مليون في مجالات العلوم والتكنولوجيا. ووفقاً "لذالان" فإن القوى البشرية عالية المستوى في دول العالم الثالث قد انتقلت بقوة خلال العقود الأربعة الماضية. وقد تمكنت دول العالم الثالث من بناء معين كبير من خريجي الجامعة يزيد على ٤٠ مليون وإذا استمرت الأمور على نفس المنوال فإن هذا العدد سيتضاعف إلى ٨٠ مليون عام ١٩٩٤.

معيار تدفق الكفاءات عالية التأهيل:

يستنتج "ذالان" أنه عند قياس ناتج رأس المال البشري فإن الفجوة بين أوروبا واليابان والولايات المتحدة تبدو معتدلة إلا أننا نجد تياراً قوياً وقدراً كبيراً من المخاوف العامة المقاومة لقوى السحب. ومن خلال المقارنة فإن نسبة الناتج القومي في العلوم

والتكنولوجيا في دول العالم الثالث والولايات المتحدة تصل إلى ١ إلى ٥٠. ومع فجوة بهذا الحجم فليس من الصعب أن نتخيل قوى سحب رأس المال البشري العاملة على العلماء من دول العالم الثالث. إلا أن مخاوف دول العالم الثالث من التهديدات المفروضة من هجرة العمالة الماهرة وعالية المؤهلات إلى الولايات المتحدة تمثل معياراً محدوداً.

أسباب هجرة العقول:

يمثل تحديد وتحليل أسباب هجرة العمالة الماهرة ذات التدريب العالي من العلماء والتكنولوجيين أمراً جوهرياً لصياغة سياسات قومية ودولية تركز على خلق بيئة مضيفة في الدول النامية لهذه القوى البشرية الماهرة. وغالباً ما نرى الأسباب في نموذج ثنائي الأقطاب لقوى الجذب التي تمارسها الدول المهاجر إليها وقوى الطرد التي تمارسها الدول المهاجر منها حيث يتمثل الفرق بين الاثنين في تحديد قرار الفرد بالهجرة. تمثل قوى الطرد عوامل الإحباط في الدولة الأم المنتجة للهجرة. ومن ناحية أخرى فإن قوى الجذب هي السمات الجاذبة في دول المقر المستقبلة للهجرة. إلا أن "أوتيزا W. Adams Oteiza" (١٩٦٣) قد لاحظ أن طريقة الجذب/الطرد ضعيفة تحليلياً حيث أنها لا تركز بدقة على المواقف المعقدة المقارنة الضرورية في تحليل هجرة العقول. إلا أننا لا ننكر أن أسلوب الجذب /الطرد يمكنه أن يقدم نظرة متعمقة على تحليل هجرة العقول. وبالطبع هناك عوامل أخرى يمكن تضمينها في قطاعي الطرد والجذب. كما أن عوامل الجذب/الطرد يمكن تقسيمها أحياناً بشكل فرعي إلى أسباب فردية وأسباب موضوعية. والأسباب الموضوعية هي العوامل التي تتأثر إلى حد ما بقرار دولة ما، مثل الافتقار إلى سياسات واقعية للموارد البشرية وتوافر التدريب الأجنبي. أما الأسباب الفردية فهي عوامل اجتماعية وغالباً ما تتقيد بدوافع المهاجرين. والأسباب الموضوعية خارجة عن نطاق سيطرة الدولة بل أنها تتعلق بسمات تلك الدولة مثل الافتقار إلى التقاليد العلمية. ويجب التعامل مع هذا العامل على أنه خاص بزمان ومكان محددين. كما أن بعض عوامل الجذب والطرد تعتبر "عامة" ومستقلة عن "إرادة" المهاجر (مكانة التدريب الأجنبي، مستوى المعيشة ... إلخ) إلا أن بعض تلك القوى قد تعتمد على إرادة المهاجر مثل الرغبة في الاحتكاك مع كبار العلماء في التخصص ... إلخ. وفيما يلي بعض أهم عوامل الجذب والطرد المتعلقة بهجرة العقول من دول العالم الثالث.

عوامل الطرد :

- البطالة.
- التخلف الاقتصادي.
- انخفاض الأجور.
- عدم الاستقرار السياسي.
- الإنتاج الزائد وعدم الاستخدام الأمثل للموارد البشرية عالية المستوى.
- الافتقار إلى المنشآت البحثية وغيرها.
- الافتقار للحرية.
- التمييز العنصري في التعيين والترقي.
- سوء حالة منشآت العمل.
- الافتقار للثقافة والتقاليد العلمية.
- المؤسسات غير المناسبة.
- الرغبة في حياة متمدينة أفضل.
- الرغبة في مؤهلات أعلى وتقدير أفضل.
- توقعات العمل الأفضل.
- الافتقار إلى ظروف عمل مرضية.

عوامل الجذب:

- العائد الاقتصادي الأفضل.
- ارتفاع مستوى المرتبات والدخل.
- مستوى معيشة ونمط حياة أفضل.
- منشآت بحثية أفضل.
- نظم تعليم حديثة وفرص أفضل للمؤهلات العليا.
- مكانة التدريب الأجنبي.
- الحرية الفكرية.

- ظروف عمل أفضل وفرص عمل أفضل.
- الاستقرار السياسي النسبي.
- وجود تقاليد ثقافية وعلمية ثرية.
- جذب المراكز الحضرية.
- توافر هيئات الخبرة والدعم.
- توافر فرص تحسين الحياة.
- الفجوة التكنولوجية.
- زيادة مخصصات تمويل البحوث.

الثنائية كسبب لهجرة العقول :

من وجهة النظر هذه فإن هجرة العقول تنجم عن ازدواجية الاقتصاد العالمي. فالاقتصاد العالمي ذو بنية ثنائية، حيث أن أحد أجزاء هذا الاقتصاد تقع تحت سيطرة الدول الغنية الصناعية المتطورة تكنولوجياً (الدول المتقدمة) بينما يقع الجزء الثاني بحوزة الاقتصاديات الزراعية الفقيرة في رأس المال (الدول النامية). وتتضح نقاط الفرق المؤدية إلى هجرة العقول فيما يلي:

الدول المتقدمة:

١- ارتفاع مستوى الأجور.
٢- ارتفاع القدرة على الاستيعاب.
٣- نقص العمالة.
٤- ارتفاع الطلب على العمالة.
٥- التكلفة العالية للتعليم.
٦- التخطيط للتعليم.
٧- انخفاض معدلات نمو السكان.
٨- مرحلة استهلاك عالي للتنمية.

٩- ارتفاع تكلفة فرص العمل.

١٠- ارتفاع مستوى إنتاجية العمالة.

١١- العمالة موظفة بشكل تام.

١٢- جوهرية القوى البشرية عالية المستوى.

١٣- معدلات الربح عالية بشكل عام في الاقتصاد.

١٤- معدلات كبرى من النمو الاقتصادي.

١٥- إنتاج مكثف لرأس المال.

١٦- الثراء التكنولوجي وتصدير التكنولوجيا.

الدول النامية:

١- تدني مستوى الأجور.

٢- انخفاض الطاقة الاستيعابية.

٣- فائض العمالة.

٤- انخفاض الطلب على العمالة.

٥- رخص تكلفة التعليم.

٦- التعليم غير مخطط.

٧- ارتفاع مستوى النمو السكاني.

٨- مرحلة أولية من التنمية.

٩- سيادة البطالة.

١٠- القوى البشرية عالية الجودة غير جوهرية.

١١- انخفاض معدل الربحية ككل في الاقتصاد.

١٢- انخفاض معدل النمو الاقتصادي.

١٣- الفقر التكنولوجي واستيراد التكنولوجيا.

كما أن عوامل مثل عدم المساواة في الأسعار وعدم التوازن بين الطلب والعرض على القوى البشرية وعدم تساوي نسق النمو، تساهم إلى جانب عوامل أخرى في هجرة العقول من الدول النامية. ولعل عدم توازن سوق العمل هو العنصر الأهم. فهناك مخزون ثابت من البطالة المتعلمة كما يوجد قطاع آخر، من منظور أكبر، من القوى العاملة الفائضة بسبب العمل تحت الحد. والأفراد العاملون تحت الحد يعتبرون فائضاً أولاً لأن توزيع العمالة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة يزيد من إنتاجية الدول المتقدمة ومن ثم تكون تلك العمالة فائضاً في الدول النامية، وثانياً مع ارتفاع الأجور في الدول النامية يصبح الكثير من العمالة فائضاً.

ومن ناحية أخرى فإن الدول المتقدمة، في اقتصاد عالمي ثنائي، قد تعاني من نقص العمالة عالية الجودة على نحو خاص. ومعدل النمو السكاني في تلك الدول منخفض كما أن التعليم ومخرجاته في توسع مطرد. ومن ثم فإن النمو التكنولوجي عالي التعقيد والتوسع في سلع وخدمات الاستهلاك بالجملة يتطلب عمالة عالية الجودة تعاني مواردها من العجز. وبالتالي فمن المربح لتلك الدول أن تستورد تلك العمالة من الدول النامية بمجرد تقديم أجور أعلى تقل في قيمتها عن تكلفة بناء تلك العمالة محلياً. ومن منظور استقطاب العمالة عالية الجودة من الدول النامية، تقدم الدول المتقدمة منحاً دراسية وزمالات ووظائف مربحة مع تخفيف قوانين الهجرة. ولا تكاد تبدأ تلك الهجرة للعمالة عالية الجودة حتى تتحول إلى سمة من سمات النمو الثنائي للاقتصاد العالمي.

العوامل الاجتماعية النفسية:

من الواضح أن هجرة العقول ما هي إلا عرض لمرض أخطر هو آراء الغرب (أو الشمال) كما أنه على علاقة وثيقة بالثقافة البيروقراطية المعيقة السائدة في الدول النامية. والمسألة كلها ناجمة عن "خرافة تفوق الغرب". ورغم أن كثيراً من الدول تتمتع بالحرية السياسية، إلا أن قوة هذه الخرافة لم تقل بأي حال من الأحوال، وهي تصيب بوبائها كافة قطاعات المجتمع من نجوم السينما الذين يسرعون إلى الغرب لقضاء إجازاتهم وحتى الأكاديميون الذين ينجذبون إلى أمل "الرحلات الأجنبية". كما أن الهوس بالمنتجات الغربية مرض آخر يظهر حتى بين المهندسين المحليين الذين يروجون

لتفوق المنتج الغربي على مثيله المحلي غير مبالين بأن ضعف مستوى المنتج المحلي هو انعكاس، جزئي على الأقل، لضعف كفاءتهم المهنية.

كما أن نظام التعليم لا يحرك ساكناً لمحاربة هذا الميل بل أنه يقويه بما تحويه المناهج من أفكار غربية وما يفرضه من سيادة للغات الأجنبية. بل أن الأمر لا يعدو مبالغة بسيطة للغاية إذا قلنا أن العملية التعليمية ككل قد تكون إعداداً للحياة المهنية في الغرب.

ولا يمكن محاربة تلك الخرافة بالكلام الرنان عن عراقة التاريخ أو الحنجريات الوطنية. بل يمكن إزالتها إلى درجة كبيرة من خلال خلق ظروف تجعل من السعي إلى التميز ممكناً، ومن ثم ينحسر ترادف كلمة الغرب بالتفوق من خلال تمكين المهندس أو الطبيب أو العالم من الحصول على الرضا الشخصي والمهني. وذلك يعني، بمصطلحات متخصصة، المزيد من الاستقلالية وتقليل العوائق البيروقراطية حيث أن البيروقراطية تؤدي إلى هجرة العقول بطريقتين: فالسلطة والمكانة اللتان تمنحان المناصب البيروقراطية تخلبان لب الشباب الطموح الذي درب في الأصل ليكونوا أطباء ومهندسين مما يسبب الاستنزاف المحلي. كما أن الاتجاه البيروقراطي بما يحمله من سلطات واسعة يؤثر على الأفراد الأكثر حساسية ويدفعهم إلى إيجاد منافذ لهم في الخارج.

وإلى جانب ذلك فإن المكانة العالية في المجتمع للمتعلمين في الخارج وما يلاقونه من تحسن فرص العمل والترقي يشكل محدداً اجتماعياً لهجرة العقول. كما أن السعي وراء ظروف عمل أفضل ومعلومات أحدث وصلات أرفع بذوي الخبرة تشكل بعض المحددات النفسية لهجرة العقول.

هذا وقد حددت دراسة "ذالان" أربعة عوامل أساسية تسهم في قوى الطرد وهي:

١) العوامل السياسية
٢) بيئة العمل والارتقاء المهني.
٣) نظم التعليم العالي.
٤) سياسات التكنولوجيا وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية.

وتختلف الأهمية النسبية لكل عامل من تلك العوامل من دولة لأخرى ومن وقت لآخر ومن المستحيل تعميمها.

كذلك فقد أوضح أن القمع السياسي والعنف وانتهاك حقوق الإنسان كلها شائعة الحدوث، كما أن التمييز العنصري في التعيين والترقي والسفر كلها شائعة. ففي كثير من دول العالم يمثل تقرير الجهات الأمنية مؤهلاً أساسياً لشغل المناصب الأكاديمية أو المهنية العليا. وهناك حالات معروفة لحظر عضوية الجمعيات المهنية القومية على الأدباء والفنانين.

ومن العوامل المهمة المناخ المهني الذي يجب على الفرد أن يعمل من خلاله. فالسيطرة السياسية على المؤسسات المهنية والفساد والاتجاهات والإجراءات البالية كثيراً ما تثبط من عزم المصلح الشاب الطموح. وهناك قلة من الدول النامية نجحت في تطوير هيئات مهنية ومؤسساتية قادرة على استقاء الخبرات من الحكمة القديمة والطاقة الجديدة.

وثمة قليل من الشك في أن النظام السائد للتعليم العالي في جميع الدول النامية تقريباً يسهم بقدر كبير في قوى الطرد. فكثير من المؤسسات والبرامج الخاصة بالقوى البشرية المهنية والتقنية والعلمية قد أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية ومعظمها قام على غرار النماذج الغربية. وبشكل عام فإن تلك المؤسسات تمثل مراكز لنشر الطاقة الغربية كما أنها عرضة للظروف والقيود المحلية. فنظم التعليم العالي لا تزال غير متأصلة في القضايا والقيم المحلية كما أن الجودة والدلالة ليست حتى الآن هي المحددات التي يقوم عليها تخطيط وتطوير التعليم. كما أن أوجه القصور في بحوث أعضاء هيئات التدريس وأعمال الخريجين تسهم في استبقاء النظام الحالي. وبالتالي فإن العمليات والابتكارات الباعثة على توليد مواد وأفكار تعليمية أكثر فعالية وكفاءة إلى جانب خريجين أفضل تعليماً لا تزال محدودة للغاية.

ويعتمد العالم الثالث بشدة على الدراسة الأجنبية لتعليم معلمي المستقبل. ومن ثم فإنهم يستمرون في اكتساب المعرفة المنفصلة عن واقع أوطانهم. فالتخصصات داخل النظام الأجنبي قد صنعت لخدمة احتياجات أخرى. كما أن القليل الذين يعودون لا يمنحون الوقت الكافي ولا المصادر الكافية ولا البيئة المهنية التي من خلالها يمكنهم فحص المسارات الجديدة لتطبيق تدريسهم وأبحاثهم.

كما أن العمالة عالية الجودة في العالم الثالث لا تتناغم مع مجتمعاتها ودولها، كما أنها تشعر بأنها محبوسة في نظام يتجاوز حدود سيطرتها الفردية من حيث التعديل أو التغيير. ففي دراسة عن العلماء الهنود أوردها "ذالان" في دراسته لوحظ أن الكثير من العلماء قيد الدراسة محبطون بسبب الموقع الهامشي للأنشطة العلمية في الهند وخصوصاً ما يتعلق بأنشطتهم البحثية. وتعتبر المزايا والمكافآت الاقتصادية المترتبة على كونك في مركز العالم العلمي هي أحد أهم العوامل الجاذبة للعلماء الأوروبيين للهجرة إلى الولايات المتحدة ومن ثم فقد تضافرت سياسات التخيل العلمي والدراسة الأجنبية والمعايير القامعة لتعمل على إبطاء كافة أشكال التقدم نحو تطوير هيئات مهنية ومؤسسات علمية فعالة.

وتطبيق الموارد البشرية على الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية يعتمد على السياسات التكنولوجية للدولة. وقد أوضح "ذالان" أن معظم دول العالم الثالث عليها أن تسير على ساقين هما بناء قدرات تكنولوجية قومية واكتساب التكنولوجيا من الخارج إلا أن تلك عمليات معقدة ومتجذرة في السياسية الاقتصادية للدولة. وغالباً ما نرى أنه من الموفر والمربح أن نتبنى طرقاً تتجاوز المؤسسات القومية. فالشركات والمؤسسات المالية الأجنبية موجودة لتولي عملية التصميم والتنفيذ للمشروعات المعقدة. كما أن العائد الذي ينتفع به قلة من الأفراد العاملون كوكلاء أو ممثلين لتلك الشركات مهول للغاية.

وتحفز السياسة العلمية والتكنولوجية المشروعات الممولة من قبل المراكز البحثية والإنمائية الدولية، فدراسة الخبرات اليابانية في عديد من البرامج في الصين والهند والأرجنتين والبرازيل والمكسيك قد زادت من الثقة في صلاحية تعديل السلوكيات السياسية لدعم الكفاءة الاقتصادية والأداء التكنولوجي.

وهناك الكثير من عوامل الطرد مرتبطة بالفقر والتخلف. والتوظيف الذكي للموارد البشرية لا يقوم فقط بتوفير الأفكار والقيم المقبولة، بل إنه كذلك يولد العوائد الاقتصادية اللازمة لتمويل الأنشطة الاجتماعية المرغوبة والجيدة. ومن أهم العقبات الباقية في طريق التنمية هي عدم القدرة على إيجاد أساليب فعالة ومناسبة لاستيعاب القوى البشرية العلمية والتكنولوجية القومية داخل البنية الاقتصادية لدول العالم الثالث.

قوى الجذب:

تعتبر قوى الجذب العاملة على جذب العمالة عالية المستوى والتأهيل إلى الدول الصناعية قوى انتقائية حيث تعمل بشكل انتقائي على الأفراد الممتلكين للمهارات والقدرات المطلوبة. وتدعم تلك القوى فرص العمل في وظائف ذات أجور جيدة وفرص جيدة للترقي. كما أن مستويات المعيشة المرتفعة والتميز العلمي والديمقراطية الاجتماعية واحتمالية الارتقاء في المجتمع كلها تساهم في قوى الجذب. فجميع الدول المستقبلة للمهاجرين تمتلك تشريعات متطورة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والملكية الفكرية والجوانب المهنية. كما أنها توفر بيئات وفرص مناسبة لتعليم الأطفال. ورغم أن بعض دول العالم الثالث قد تتحيز لمواطنيها في رفع مستوى أجورهم إلا أن حقيقة أن المهاجرين لا يمكنهم التملك وتأسيس جذور لهم تقلل من فعاليتهم. وهناك القليل من الشك في احتمالية بناء حياة خاصة ومهنية في الدولة المرحبة بالمهاجرين والتي تضمن لهم كافة حقوقهم المدنية والاقتصادية والسياسية مما يشكل قوى سحب قوية على مواطني دول العالم الثالث.

تلعب الولايات المتحدة دورين أساسين في الهجرة الدولية. فبشكل تقليدي لجأ الكثير من الأفراد والأسر للولايات المتحدة كلاجئين. ومن ناحية أخرى هناك هجرة المهنيين وراء فرص العمل الجيدة. والنظام الأمريكي للتعليم العالي يضم ربع طلاب الجامعات في العالم. ويعد ذلك، إلى جانب قوى أخرى للجذب، من أهم العوامل المؤدية لزيادة الهجرة إلى الولايات المتحدة.

وقد تعمقت دراسة UNISTAR في الموضوعات التالية:

١- الدوافع والخبرات الشخصية.
٢- الصلات بالوطن.
٣- العوامل المتحكمة في تقرير الدراسة بالخارج.

كما أنها تعمقت في دراسة الفرق بين الدول. وهي دراسات ذات أهمية خاصة حيث أنها تقوم على أساس البيانات المسحية.

الدوافع والخبرات الشخصية :

قدمت دراسة UNISTAR قائمة بحوالي ٢٩ جزئية تحكم قرارات الأفراد بالهجرة حيث أن بعضها يمثل قوى دفع والبعض الآخر يؤثر على مخططات الهجرة. وتصنف تلك الجزئيات إلى التصنيفات التالية:

١- **اقتصادية ومهنية:**

أ) وظيفة مناسبة.

ب) الدخل ومستوى المعيشة.

ج) ظروف العمل وتجهيزاته واستقلاليته والطموحات المهنية والعلاقة بالرؤساء والزملاء.

٢- **مؤثرات شخصية:**

أ) الزوج/الزوجة.

ب) المشاعر والاهتمامات بالأطفال.

ج) الأسرة.

د) الأصدقاء.

هـ) زملاء العمل.

٣- **ظروف الحياة في المجتمع:**

أ) الحياة المثيرة والسارة.

ب) التمييز العنصري.

٤- **الموقف السياسي:**

أ) السيطرة الحكومية.

ب) المشاعر القومية للفرد.

وتشير الدراسة إلى أن كل عامل يمكن أن يعمل كقوى دفع أو سحب من الدولة الأم كما قد يمارس قوى دفع أو جذب من دولة أخرى. وقد تم استخدام البطارية كاملة (٢٩ جزئية) لوصف خيارات الدول على ثلاث فقرات زمنية مختلفة.

١- عند انتهاء الدراسة الأجنبية.
٢- عند انتهاء فترة العمل بالخارج (إن وجد).
٣- خيارات العائدين الحالية في أوطانهم.

وأحد أوجه القصور في تلك الدراسة هي أن المستجيبين قد طُلِب منهم بيان وجهات نظرهم أو ردود أفعالهم التي حكمت ما سبق واتخذوه من قرارات. وكان عليهم تحديد كل عامل أثر عليهم للبقاء في دولة المهجر أو العودة. ورغم أن ذلك يعكس وجهات نظرهم الحالية بدقة إلا أنه كان قائماً على مجرد الذكريات فيما يتعلق بالأحداث الماضية. وقد وقعت الإجابات المتعلقة بالعودة إلى الوطن بعد إقامة مطولة بالخارج بعد انتهاء الدراسة تحت تسعة عناوين رئيسة:

١- ظروف العمل.
٢- الاحتياجات المهنية.
٣- زملاء العمل.
٤- التحيز والتمييز العنصري.
٦- السياسة.
٧- حقوق المواطنة.
٨- تأثير الآخرين.
٩- الاهتمام بالأطفال.

وبالطبع فإن مستوى الدخل ونوعية العمل وكذلك عدد الوظائف الواقعة تحت ظروف العمل كلها تصب في مصلحة الدول المتقدمة. كذلك فإن المنشآت المخصصة للعمل ومعدات المكتبات الممتازة ومساحتها ومساحة المكاتب كلها تمثل عناصر جذب قوية حيث أنها تلبي الاحتياجات المهنية الجيدة. ويبدو أن الدول المتقدمة تبدو أفضل من

الدول الأصلية بسبب المشاركة الأعمق في الأحداث المهنية الدولية والمشاركة في الاجتماعات المهنية إلى جانب سهولة الاتصال بالصحافة. وهناك اعتقاد شائع بأن المهنيين في الدول النامية مثقلون بالأعباء الإدارية وغيرها من التشتتات التي تبدو أقل جاذبية. كما أن جودة المؤسسات تجعل من الدول المتقدمة أكثر جاذبية.

وتتحدد دوافع العودة إلى الوطن في معظمها بقوى الدفع من الدول المتقدمة. فحوالي ثلث طلاب الدول النامية يشعرون بأنهم ليسوا في مكانهم بالخارج. ويتعرض القليل منهم للدفع من دولهم الأصلية. كما أن كثيراً من الطلاب الأجانب قد أبلغوا عن التمييز العرقي والديني والعنصري الواقع عليهم من مواطني الدول المتقدمة. ومن أهم الأسباب وراء الهجرة هو قوى الدفع من قبل الحكومات غير المقبولة في الدول الأصلية. ولكن السياسة لا تمثل قوة دفع للجميع حيث يشعر الكثيرون بأنه من مسئولياتهم أن يعودوا للعمل في أوطانهم لتحسين أوضاعها. وأهم عوامل الجذب من الدول الأصلية هي العلاقات الشخصية غير المهنية. وعند مقارنة أسباب البقاء في الخارج بالنسبة للطلاب نجد أنهم يفسرون كل سبب بقوة لصالح الهجرة وليس لصالح الوطن. وفي حالة باقي العائدين فإن أسبابهم لا تختلف كثيراً عن أسباب الطلاب.

وتؤكد الدراسة على أن هناك وجهات نظر معينة لم تتغير منذ أيام الدراسة. فبشكل عام تبدو ظروف العمل والاستثمارات المهنية أكثر جاذبية لصالح الدول المتقدمة. كما أن تأثير الأسر والأصدقاء هو عنصر جذب نحو الوطن كما أن التآلف مع الحياة والتمييز العنصري تمثل عوامل دفع ضد الذهاب أو البقاء في الخارج. كذلك فإن الحكومات غير المستقرة أو الدكتاتورية تمثل عقبات أمام العودة للوطن.

وفي ظل الحصول على أسرة وخوض تجربة الحياة في الخارج أبلغ الباقون أن الاعتبارات الأسرية تؤثر على الهجرة أكثر من المستجيبين من الطلاب. ولكثير من الأسباب فإن الباقون يقلون في تفضيلهم للدول المتقدمة. وفي حالة العائدين فإن الأسرة تمارس تأثيراً قوياً على خيار البقاء في الوطن أو العودة للخارج. ومقارنة بفترة الدراسة فإن تأثير الزوجة والأولاد يؤثر بشدة على توجهات البقاء في الوطن. والعائدون الذين يعملون في الدول المتقدمة بعد الدراسة كانوا أكثر تفضيلاً نحو الوطن عند اكتمال

العمل وأقل تفضيلاً للدول المتقدمة. وكما هو الحال مع الباقين فإن العائدين قد ازدادوا تفضيلاً للوطن مع قلة تفضيلهم للدول المتقدمة خلال فترة العمل في الخارج. فقد بدأوا بتوجهات قوية نحو الوطن مع تحول دوافعهم بقدر ضئيل.

وتتنوع أسباب الهجرة باختلاف الأوطان، حيث تصبح نسبة قبول الدافع أو التأثير رقماً إيجابياً عندما يتأثر عدد أكبر من الأفراد بهذا العامل نحو الوطن، وتتحول إلى رقم سلبي عندما يكون التأثير نحو الهجرة. وقد تتنوع النسبة بين (+١) في حالة اختيار الجميع البقاء في الوطن و(- ١) في حالة اختيار الجميع للهجرة وتصل إلى (صفر) في حالة تساوي خيارات الهجرة مع خيارات البقاء في الوطن.

ومعظم أسباب المهنيين أو الطلاب تظهر بنفس القدر عن طريق الإشارة إما إلى العودة أو الهجرة، أي أن نسبة التقبل تقع إما فوق أو تحت الصفر. ولكن ذلك غير صحيح بالنسبة للحكم عن ما إذا كان يمكن للمهنيين تقديم الإسهام الأكبر. وتعتبر الكثير من الدول النامية على أنها مكان أفضل لإسهامات المهنيين مقارنة بالدول المتقدمة. وبعض تلك الدول تعتبر أسوء من الدول المتقدمة. ويعتبر جميع المهاجرين من جميع الجنسيات تقريباً أن مستوى الدخل والمعيشة أكثر جاذبية في الدول المتقدمة. كما أن الاتصال بالمكتبات الدولية إضافة إلي فرص العمل يعتبر أفضل بكثير في الدول المتقدمة ... ولكن القليل من الجنسيات تبدو أقل إغراءاً بالهجرة لهذه الأسباب. وبعض الجنسيات تعتقد أن العمل الروتيني والإدارة المرهقة أكبر في الوطن ومن ثم فإنهم في حاجة لمزيد من الوقت للتنمية المهنية مما يجعل فرص العمل بالخارج أكثر جاذبية. ويبدو أن التعارض بين الدول المتقدمة والأوطان في أكبر صوره في الهند وسريلانكا ومصر. وتختلف الجنسيات حول مدى تمتع المهنيين بدخل أفضل واحترام أعلى في الخارج حيث نجد أن المصريين والسيلانيين والفلبينيين والهنود يؤكدون على تفوق تلك العوامل في الخارج في حين أن الفنزويليين والصينيين والإيرانيين والأتراك والتايلانديين يعتقدون أن الأجور والمكانة العلمية أفضل في الوطن مما يجعلها أسباب قوية للعودة.

الزملاء:

تعتقد معظم الجنسيات أن العمل في الخارج أكثر جاذبية من ناحية العلاقات الثقافية مع الزملاء ونوعية الدعم المقدم. وفي هذا الصدد إذا كان المهني قادم من دولة متقدمة ذات تراث عريق وإنتاج غزير في الفنون والآداب فإنه غالباً ما يفضلها على الدول المتقدمة على أساس الثقافة العالية ونوعية الحياة الأفضل (من الأمثلة على ذلك المكسيك والهند وباكستان وتايلاند). كما تختلف الجنسيات من حيث إدراك موضع التحديات في الحياة وموضع الإنجازات الأكبر. وبشكل متوازن، يفضل عدد أكبر من الطلاب والمهنيين أوطانهم الأصلية ومن ثم فذلك واحد من الأسباب القليلة التي تتضمن أن العمل يمتلك نسبة تقبل أعلى. وعلى العكس ففي كثير من الدول التي يعتقد أفرادها أن الروتين الوظيفي والظروف الداخلية غير المستقرة والمحسوبية تمنع سريان الأمور في مجراها الطبيعي فإنهم يفضلون فرص العمل بالخارج.

وتعتبر عوامل الاغتراب والتمييز العنصري من قوى الدفع التي تتغير حسب الجنسية في الدول المتقدمة. فكلما ازداد لون البشرة دكانة كلما ازدادت قوة الدفع بالتمييز العنصري في أمريكا الشمالية وأوروبا ومن ثم يزداد تفضيل البقاء في الوطن. وفي الغالب فإن التمييز العنصري هو قوة دفع من الدول المتقدمة تشمل ضمنياً العودة للوطن. ولكن في إحدى الحالات كان الكثير من الطلاب من أقليات عرقية أدى شعورهم بالتمييز العنصري في الوطن إلى تقوية أسباب الهجرة.

الظروف السياسية:

فيما يتعلق بتأثير الوضع السياسي على خيارات الهجرة فإن كثيراً من الجنسيات تؤكد أن تلك الظروف تدفع فعلياً للهجرة. فهم في حاجة إلى تحقيق اتصالات وضمان لعب دور في التنمية المستقبلية. وتلك الأسباب تعتبر أحياناً من الأسباب القوية للعودة. وتقوم عدة حكومات بنشر العديد من اللغات الوطنية في المدارس والإدارات الحكومية. ومن المعتقد أن ذلك من أهم الأسباب الدافعة لهجرة العقول إلا أنه لا توجد بيانات تؤكد ذلك الافتراض. ففي عدد قليل من الدول، حيث يحدث ذلك، مثل الهند وسريلانكا اعتبر المستجيبون أن سياسات الحكومة من أهم الأسباب للهجرة ولكن النسبة لم تكن مرتفعة.

وتعتبر العلاقات الأسرية والأصدقاء من الأسباب القوية للعودة. فمتوسط معدل التقبل مرتفع جداً لتلك الأسباب. وبالنسبة لبعض الجنسيات فإن النظام الأسري القوي يعتبر أحادي الجانب في الدفع نحو العودة كما هو الحال مع باكستان. ويعتبر هذا العامل من أقل العوامل المؤثرة علي الهجرة لجنسيات أخرى من ذوى المعدلات العالية للهجرة كالمصريين. ويعتقد معظم الطلاب والمهنيين أن مصالح أزواجهم وأطفالهم تخدم على أفضل نحو في الوطن. إلا أن المهنيين من بعض الدول يبدون متشائمين من مستقبلهم المهني في الوطن مما يجعلهم يفضلون الهجرة لتأمين مستقبلهم المهني ومستقبل أطفالهم.

تتنوع أسباب الهجرة والعودة وتتعقد وفقاً للعصر والدولة ومجال التخصص. وتفهم تلك الأسباب بشكل جيد من خلال البيانات المسحية والبحوث سيمكننا من وضع سياسات ومعايير لخفض إجمالي التدفق.

عولمة الظاهرة:

لاشك أن للعولمة تأثيرها المباشر –في ظل نظام عالمي جديد– على اقتناص أفضل الكفاءات المتاحة في شتى أنحاء المعمورة، لاسيما من قبل دول الغرب المتقدم الحاضرة بسلعها ولغتها وثقافتها. إن هذه الدول تفتح أبوابها على مصراعيها وبكافة وسائل التشجيع والإغراء المادي والثقافي والعلمي والمعرفي أمام الكفاءات العلمية المتميزة الوافدة إليها من الدول النامية، حيث تمثل هذه الكفاءات إضافة نوعية للدول المتقدمة، التي تعمل –بل تعمد في كثير من الأحيان– على إفراغ الدول النامية من كفاءاتها المتميزة وتجفيف منابع النمو والتقدم فيها من خلال حرمانها من الاعتماد على مساهمة أبنائها المتميزين في النهوض بها ودفع عجلة التنمية بها قدماً.

هذا ولم تكن ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية تسيل مدداً كثيراً في الغرب، حين كان اتجاهها وحيداً، أي من العالم الثالث إلى العالم المتقدم، فلما حان مجيء ذلك الاتجاه، أصبحت تشتكي من هذه الظاهرة دول مثل فرنسا وبريطانيا وألمانيا وغيرها من الدول الأوروبية ... بل والولايات المتحدة الأمريكية ذاتها وجدنا أصواتاً تتعالى هنا وهناك محذرة من الآثار السلبية لهجرة كفاءات تلك الدول من ناحية

ومحذرة من الآثار السلبية لعودة علماء الدول النامية وكفاءاتها إلى دولهم الأصل أو حتى تدوير هذه العقول والإفادة منها ... فهذا "ديفيد هينان" يحذر أمريكا ... من آثار عودة العلماء والكفاءات إلى بلدانها الأصل وأن ذلك يهدد المصالح الأمريكية ويقلل من قدراتها التنافسية ... بل يذهب به الأمر لأبعد من ذلك ليؤكد أن على أمريكا أن تستيقظ، وتنسى الإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل، وأن الحرب العالمية القادمة –من وجهة نظره- ستكون على رأس المال البشري. كما أصبحنا نقرأ عن أخطار الظاهرة وأضرارها، وضرورة احتوائها، وتدقيق المعلومات حولها، وبدأت تعد الدراسات هنا وهناك حول موضوع هجرة العقول ومناقشتها من جوانبها المختلفة السياسية والعلمية والثقافية ... وغيرها من الجوانب الأخرى بل يمتد الأمر لأكثر من ذلك لنرى أن إسرائيل المحتلة للأرض العربية الفلسطينية، وبعض أراضي عربية أخرى في سوريا ولبنان والأردن ... تشتكي هي الأخرى من هجرة علمائها ... نعم إسرائيل الدولة القائمة على جمع الشتات وجلب العلماء والكفاءات العلمية والاقتصادية المتميزة إليها من المهاجرين من شتى أصقاع الأرض ... تشتكي من هجرة علمائها .. وهي القائمة – عمداً- على تخفيف منابع الكفاءات والعقول المتميزة –في شتى مناحي المعرفة- في الدول المحيطة بها ... وتقوم برصد المبالغ الطائلة وتوفير كافة السبل والوسائل الممكنة لإعادة العلماء والكفاءات إليها بشتى الطرق وهذا ما سنقوم بتوضيحه بالتفصيل في الفصل الخاص بالظاهرة في إسرائيل في هذا الكتاب.

هذا وقد أصبحت هذه الظاهرة بتنامي حدتها وخطرها، تقلق رجال السياسة وصناع القرار في كبري الدول الصناعية، فدولة مثل فرنسا تهتز لتنامي هجرة كفاءاتها إلى درجة اهتمام مجلس الشيوخ والبرلمان بالموضوع، وإجرائهما دراسة مستفيضة حولها. وكان من المقترحات التي بزغت لمعالجة الأمر الواقع، مراجعة قوانين الهجرة لتعويض الكفاءات المهاجرة بكفاءات من بلدان أخرى –وخاصة من العالم الثالث- من جهة، وسد احتياجات البلدان الصناعية والتكنولوجية من هذه الكفاءات من جهة أخرى.

ومن المتوقع أن يتجه اهتمام الدول المتقدمة –مع زيادة تأثيرات العولمة- إلى الأجيال الأصغر سناً وبخاصة أولئك الذين ينتمون إلى شرائح اجتماعية قادرة ممن تمكنوا من الحصول على تعليم متميز وتأهيل راق يمكنهم من اكتساب مهارات أكثر تقدماً في بلدانهم المتقدمة. ومن الخطورة في اقتناص هذه الكفاءات العلمية عالية التأهيل من مجتمعاتها، وهو تأثير مرتبط مباشرة بتنامي هيمنة الغرب الرأسمالي واستخدامه لآليات العولمة بكافة أشكالها في زيادة نزيف عقول الأمم التي هي في أشد الحاجة إليها ممثلة في الكفاءات العلمية التي تكبدها أموالاً طائلة لإعدادها وتدريبها.

وانطلاقاً من التدويل الذي أصبحت تعرفه ظاهرة هجرة الكفاءات يوماً عن يوم، حظيت هذه الظاهرة باهتمام الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وأولت لها بلدان الغرب اهتماماً كبيراً، وأدركت بعض الأقطار بعد بزوغ أهمية رأس المال العلمي والتقني بشكل بارز على المستوى العالمي، أن هجرة كفاءاتها خسارة لها وكلفة كبيرة يتحملها البلد المصدر له –وإن اختلف حولها المحللين بين من يعُدّها استثماراً ومن يراها نزيفاً- في حين أن الأقطار المستقبلة والجاذبة لهذه الكفاءات أقدمت على زيادة المرونة في قوانين الهجرة المتعلقة بها، وتوجيه التعليمات لسفاراتها بقصد تيسير التأشيرات لأصناف من الكفاءات تشعر بالحاجة الماسة لها، وحسنت من ظروف استقبالها واحتضانها، وعمدت إلى تذليل العقبات للانخراط السريع لتلك العقول في النسيج الصناعي والاجتماعي، لما لمسته من الربح الصافي، والتقدم الكبير، والسرعة في طي مراحل التطور العلمي والتكنولوجي والاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، وتقوية المكانة العالمية، بوجود هذه الكفاءات المهاجرة.

وبغض النظر عن الموقف من هذه الظاهرة فإن البلدان المتضررة، والمستشعرة الضرر، تعلم أن هجرة الكفاءات مظهراً من مظاهر الخلل الاجتماعي، والثقافي والمهني والتعليمي، ولهذه الظاهرة ثلاثة جوانب عامة هي: القوى التي تدفع الكفاءات العالية إلى مغادرة بلدانها، والقوى التي تجذب هذه الكفاءات إلى البلدان المضيفة، وسلوك الفرد من هذه الكفاءات.

إن العديد من الخبراء الدوليين يرددون أن العلم لا وطن له، ولا نظن الأمر كذلك، بل للعلم أرض ترضى بغرسه بها وتطمئن إلى ثماره وحصاده، وهي التي تشجع

التقدير للعلم والحب للعلماء والاستثمار في البحث العلمي. فظاهرة هجرة العلماء والكفاءات واضحة الاتجاه، جلية الطريق، من بلدان أقل نسبياً من غيرها عناية بالعلم والعلماء ولو فيها علم وعلماء ومؤسسات علم، إلى ما هو خير منها عناية وأحسن استثماراً في ضروب العلم المختلفة، وأرحب صدراً للمبتدئ من المبتكرين والباحثين والراسخ منهم في بحور العلم وفنون البحث العلمي على السواء.

ونحن هنا لا ننادي بالحجر على العلماء وتضييق الخناق عليهم داخل بيئات ليست –في كثير من الأحيان– صالحة لهم ونُقر إقراراً ملزماً بحقهم بالتحرك في شتى بقاع الأرض بنسب معقولة ومتوازية تستجيب واحتياجات رسالتهم الحضارية دون أن يتحول الأمر إلى نزيف هادر يجفف الدول النامية والأقل تقدماً من منابع كفاءاتها وطاقاتها والتي تؤمل فيها للحاق بركب الإنسانية المتقدم.

وبناء على ما سبق، نستطيع أن نؤكد على أن هجرة العقول –أو ما نسميه هنا نزيف الأدمغة– تُجسد، في الواقع، مشكلة عالمية معاصرة تُعاني منها جميع الدول ولكن بدرجات متفاوتة ولكن في الوقت الذي تعوض فيه بعض الدول المتقدمة من الفاقد في هجرة الأدمغة عن طريق تدفق العقول إليها من الدول الأخرى، نلاحظ أن الدول النامية بشكل خاص، لا تستطيع في كثير من الأحيان، تعويض الفاقد لديها لاعتبارات سياسية واقتصادية وإستراتيجية، وبالتالي فإن وطأة هذه المشكلة تبلغ ذروتها في الدول النامية. فالظاهرة حقاً ظاهرة معقدة، وتهم كافة المجتمعات المتقدمة والأقل تقدماً على حد السواء، فالاقتصاد العالمي حالياً يرتكز على عنصر المنافسة على الكفاءات البشرية قبل المنافسة على البضائع والخدمات. وهكذا تدل بعض الإحصاءات بأن عدد المخترعين في اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية، فقط يمتلكون أكثر من ربع عدد براءات الاختراع الصناعية الصادرة في جميع أنحاء العالم، كل عام.

وثمة صور للعولمة فمنها العولمة (الثقافية والإعلامية والسياسية والاجتماعية)، وتعتبر العولمة ظاهرة بشرية ومعرفية وموضوعية تعيشها جميع دول العالم، وعلى ذلك يمكن النظر إلى العولمة في مضمونها الموضوعي على أنها حالة تاريخية ناتجة عن تطور عالم البشرية ككل وأسهمت في جميع حضاراتها وشعوبها.

وتتمثل ترتيبات العولمة في حرية انتقال العمالة والاستثمارات والمعلومات، إذ أصبح العالم بحكم تقدم عالم الالكترونيات والأجهزة الذكية، قرية الكترونية يتحرك فيها البشر من مكان إلى آخر في سهولة، ومن بين هؤلاء البشر نجد العلماء والمفكرين والفلاسفة والمثقفون وطلاب العلم ومن على شاكلتهم، وهم جميعاً في حالة هجرة بحثاً عن الكيف والتميز في الآراء والعطاء النوعي، أي بحثاً عن مناخ أفضل للإبداع. وهذه الظاهرة سوف تتنامى في ظل حقوق الإنسان، وفي مقدمتها حقه في التنقل والترحال، خاصة مع توافر المناخ العلمي المتقدم في الخارج.

ولاشك أن ظاهرة هجرة الكفاءات سوف تتزايد حدتها باشتداد قوة العولمة وانتشار مظاهرها، إذ أن أحد تناقضات النظام العالمي الجديد هو تزامن حرية تجارة السلع والخدمات مع استمرار غلق حدود الدول الصناعية أمام انتقال البشر إليها حتى لا تضار اقتصاديات الدول المتقدمة من هذا الانتقال للبشر إليها. هذا بجانب قيام سوق عمل عالمي واحد يختص بالكفاءات العالية والتي تستنزفها الدول المتقدمة من الدول النامية، انطلاقاً من الدور بالغ الأهمية للمعرفة والتقنية، وهو ما يشير إلى وجود عملية إغراء وسرقة متعمدة من قبل المراكز النشطة في الدول المتقدمة، خاصة الشركات متعددة الجنسيات والتي تشكل القطب الرئيسي لنظام العولمة لسرقة خبرة كفاءات الدول النامية التي يمكن أن تندمج بسهولة في النشاط العلمي والمهني القائم في الدول المتقدمة أو خارجها في خدمة الشركات متعددة الجنسيات. وتُعد هذه العملية نشاطاً طبيعياً في ظل التنظيم الرأسمالي للنشاط الاجتماعي والاقتصادي للعالم في ظل العولمة.

ويضاف إلى ما سبق، أن ظاهرة العولمة سوف تساهم في تزايد ظاهرة هجرة العقول (الكفاءات) من الدول النامية إلى الدول المتقدمة من خلال تقوية تفاعل عوامل الدفع مع عوامل الجذب مما يؤدي إلى ارتباط كفاءات الدول النامية (علماء ومهندسين وأطباء وغيرهم) بنظرائهم في الدول المتقدمة بروابط كثيرة وقوية تجعل حياة الكفاءات في بلاده لا تعدو إلا أن تكون الحلقة الصغرى داخل إطار الحلقة الكبرى والتي تحدد علاقاته وتطلعاته بالعالم الرحب الذي يحيط به، ولا شك أن سهولة السفر وانخفاض التكلفة وتقدم وسائل الاتصالات وتعدد استخداماتها جعلت انتماء العلماء في الدول النامية إلى مجتمع العلماء في الدول المتقدمة أمراً ممكنا.

ولا شك أن العولمة قد أدت إلى وجود شكل جديد من هجرة العقول لم يكن موجوداً من قبل يختلف عن الصورة التقليدية لهجرة الكفاءات (العقول) عبر الحدود الدولية، والذي يتمثل في الهجرة عبر وسائل الاتصالات الحديثة والتي من أهمها شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، إذ مكنت هذه الشبكة من انتقال بعض الخبرات والمهارات من خلالها، مثل ما تقوم به الهند من تقديم خبراتها في مجال البرمجيات، فضلاً عن ما تقدمه من خدمات إدخال البيانات لمنظمات وشركات في الدول الصناعية عبر شبكة الانترنت التي جعلت المسافات تتلاشى بين المرسل والمرسل إليه.

وهنا يثور الجدل حول دلالة هذا الشكل الجديد لهجرة العقول (الكفاءات)، هل يعتبر ذلك نزيفاً أم استنزافاً؟ إلا أن النظرة المتعمقة لهذا النوع من الهجرة تحسم هذا الجدل، إذ أن هذا الشكل لا يمثل نزيفاً أو استنزافاً، بل يمثل وسيلة فعالة للمحافظة على الكفاءات داخل بلادها والاستفادة منها في تحقيق التنمية والتقدم لبلدانها الأصلية. ولعل هذا يمثل أحد ايجابيات العولمة وثورة الاتصالات التي يمكن استثمارها لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي.

ويرى "جيه. في. بيفرستوك" J.V. Beaverstock أن الوقت قد حان للاعتراف بأن الهجرة الدولية عملية قوية ناجمة عن عصر التدويل والعولمة وخاصة الدوافع المحفزة لهجرة العقول. وفي هذا الصدد يكون من المقبول أن هجرة العقول قد أدت إلى تسرب المهارات والكفاءات وتوليد الثروات من الدول المتقدمة والنامية على حد السواء.

ويرى "رون سكيلدون" Ron Skeldon أن النقاش حول هجرة العقول ليس بالأمر الجديد وأنه أصبح ذو أهمية قصوى تحت ظروف عولمة الاقتصاد وشيخوخة المجتمعات. كما يؤكد أن العالم المتقدم يمتص نخبة النابهين من العالم النامي مما يحرم دول العالم النامي من فرصتها في التقدم.

وفي فيتنام يؤكد "فيرن وتزل" Vern Weitzel في بحثه بعنوان "العلماء يشيرون إلى العولمة كسبب مباشر وراء هجرة العقول" على أن العلماء الفيتناميين عبروا عن مخاوفهم تجاه تزايد هجرة العقول في الدول النامية بما فيها فيتنام كنتيجة مباشرة للعولمة. ووفقاً لراي الدكتور "دوونج فين سوونج Duong Vinh Soung" المفكر السياسي في معهد هوش منه القومي للسياسة، فإن الخسارة الفادحة في هجرة العلماء تتمثل في أربعة أشكال:

- الشكل الأول ويتمثل في هجرة العلماء والباحثين لدول أخرى في فترة ما قبل التحرير حيث أن مجتمع الفيتناميين بالخارج يشكل حوالي (٢) مليون نسمة من بينهم عدد من مشاهير العلماء.
- الشكل الثاني من هذه الأشكال يتمثل في الطلاب الذين حصلوا على منح دراسية بالخارج ورفضوا العودة للبلاد حيث ينقسمون إلى ثلاثة أنواع:

أ) النوع الأول وهم الحاصلون على منح دراسية بالاتحاد السوفيتي السابق ودول أوروبا الشرقية.

ب) النوع الثاني وهم الحاصلون على منح دراسية منذ وقت قريب.

ج) والنوع الثالث وهم الدارسون بالخارج على حسابهم الخاص وليس لديهم أدنى نية للعودة للوطن.

- والشكل الثالث يتمثل في العلماء الذين لم يعودوا للوطن بعد زيارات رسمية لدول أجنبية.
- والشكل الرابع ويتمثل في الباحثين العاملين بالوكالات الحكومية وخريجي الجامعات الذين التحقوا بالعمل في شركات استثمارية أجنبية.

ويقول "دكتور سونج" أن ذلك يعتبر هجرة للعقول مباشرة وخطيرة وتبدو في ارتفاع مطرد. ويُطالب "سونج" حكومته بالعمل على إيجاد آليات مبتكرة وقوية لتحرير الإبداع وتحسين فعالية العاملين بمجال البحوث حيث أوضح ذلك قائلاً "للقيام بذلك فإنه يتوجب على الدولة أن تجدد من تقديرها لدور العلماء وتوفر لهم بيئة عمل مشجعة، إضافة إلي تزويدهم بما يستحقونه من دعم مالي" وأضاف "أنه على الدولة أن تشجع العلماء الفيتناميين بالخارج بشكل خاص، باعتبارهم الركيزة الأساسية لنمو الدولة وتطورها، على المساهمة بمواهبهم وخبراتهم لصالح وطنهم من خلال منحهم المزيد من المزايا مع بعث روح القومية فيهم.

وتشير إحدى الدراسات إلى أن فيتنام تحاول استنساخ مواهبها المستزرعة بالخارج، فثمة ما يقارب (٢,٧) مليون مهاجر فيتنامي –وهو عدد يقارب نصف تعداد مدينة هوش منه- يطلق عليهم الفيتيكو أو الفيتناميين فيما وراء البحار عاش أكثر من نصفهم (١,٥) مليون –في الولايات المتحدة. وفي بداية التسعينات من القرن العشرين بدأوا في التقاطر عائدين لتفقد فيتنام الجديدة الأكثر تحرراً. والآن أصبحت القطرات طوفاناً حيث يصل عدد العائدين إلى أكثر من (٣٠٠) ألف سنوياً ومعظمهم عائد نهائياً. وتسعى الحكومة الفيتنامية التي يسيطر عليها الشيوعيون إلى إزالة كافة العقبات

أمام الفيتكوي ليشعروا بالترحاب في وطنهم بما في ذلك الإعلان عن وظائف في موقعين موجهين للفيتناميين في الخارج هما فيتنام اكسبرس وفيتنام وركس. حتى أن فيتنام تقوم حالياً بدفعة كبيرة لتحويل نفسها إلى دولة متعددة الموارد الخارجية.

وكثير من هؤلاء العائدين ذوي التدريب العالي تعيقهم القيم الأمريكية أكثر من السياسات الأمريكية المضيقة على الهجرة، حيث يواجهون الكثير من المشاكل والأخلاقية مثل الأسرة أحادية الوالد، والعري، والمخدرات، والسوقية، ومدارس الدرجة الثانية التي تركز على النقاط الأمنية لكشف المعادن أكثر من تركيزها علي دراسة الرياضيات.

وفي دراسة للبنك الدولي يؤكد "ريتشارد إيتش، و آدمز جيه. آر". Richard H, Adams Jr. أن الهجرة والتحويلات الدولية في تزايد مضطرد، إلا أن البيانات حول تلك الهجرة لا تزال غير دقيقة، حيث لا يوجد نظام متسق لإحصاء أعداد المهاجرين أو سماتهم المهارية على المستوى الدولي. وعلى المستوى القومي، فإن معظم الدول المصدرة للهجرة لا تجمع البيانات الخاصة بمهاجريها.

وتؤكد الدراسة على مدى انتشار هجرة العقول من الدول المصدرة للكفاءات. وبالنسبة لمعظم هذه الدول، فإن الهجرة الدولية تؤدي فعلياً إلى هجرة العقول. وعلى سبيل المثال، ففي دول أمريكا اللاتينية الخمس (جمهورية الدومينيكان، السلفادور، جواتيمالا، جامايكا، المكسيك)، والقريبة جغرافياً من الولايات المتحدة الأمريكية، نجد أن الهجرة الدولية قد حظيت بنسبة كبيرة من أفضل المتعلمين. واقترحت الدراسة نتيجة لذلك، ضرورة إجراء المزيد من البحث حول علاقة هجرة العقول بالقرب الجغرافي من الدول المستقبلة وحجم تعداد المتعلمين في الدول المصدرة للكفاءات.

وفي كتابه "جرأة الأمل" وإشارته إلى استيعاب أمريكا للمهاجرين من شتى أصقاع المعمورة يقول "**باراك أوباما**": "إن تحديات الهجرة تُشعل شرارة الخوف من مستقبل غامض يلفه عدم اليقين. ديموجرافية أمريكا تتغير بطريقة لا يمكن وقفها وبسرعة الضوء، ودعاوي ومطالب المهاجرين لا تتناسب مع نموذج الأسود والأبيض القائم على التمييز والمعارضة والذنب والرد الغاضب والاتهام المضاد. وفي الحقيقة حتى القادمين الجدد من السود والبيض- من غانا وأوكرانيا والصومال ورومانيا- يصلون إلى هذه الشواطئ متحررين من عبء الديناميات العرقية والعنصرية لأي حقبة سالفة".

ويضيف "أوباما": "خلال الحملة الانتخابية، شاهدت على أرض الواقع وبطريقة مباشرة وجوه أمريكا الجديدة هذه في الأسواق الهندية على طول جادة ديفون، في المسجد الجديد الذي يُشيد في الضواحي الجنوبية الغربية، في حفلات زواج الأرمن وحفلات رقص الفلبينيين، في اجتماعات مجلس قيادة الأمريكيين الكوريين، وفي جمعية المهندسين النيجريين، في كل مكان زرته وجدت مهاجرين يستقرون في أي منازل أو وظائف يعثرون عليها، يغسلون الأطباق أو يقودون سيارات الأجرة أو يكدحون في مصابغ أقربائهم، يدخرون المال ويؤسسون أعمالهم التجارية ويبعثون النشاط والحياة في الأحياء الميتة، إلى أن ينتقلون إلى الضواحي ليربوا أطفالهم ويعلموهم التحدث بلهجة لا تختلف عن لغة أرض الآباء والأجداد فقط، بل تناقض شهادات ميلادهم في شيكاغو أيضاً. رأيت مراهقين يستمعون إلى موسيقى الراب ويتسوقون من مراكز التسوق ويخططون ليصبحوا في المستقبل أطباء ومحامين ومهندسين وحتى سياسيين".

ويستمر "أوباما" قائلاً: "قصة المهاجرين التقليدية هذه تحدث في شتى أنحاء البلاد، قصة الطموح والتكيف، والعمل الدؤوب والتعليم والاندماج والحراك الارتقائي. لكن المهاجرين اليوم يعيشون هذه القصة وكأنها من قصص الخيال العلمي. وبوصفهم مستفيدين من أمة أكثر تسامحاً ودنيوية من تلك التي واجهها المهاجرون قبل أجيال، أمة أصبحت تحترم أساطير مهاجريها، غدوا أكثر ثقة بمكانهم هنا وأشد تشبثاً بحقوقهم. وبصفتي عضواً في مجلس الشيوخ، أتلقى دعوات لا حصر لها لإلقاء خطب أمام هؤلاء المواطنين الأمريكيين الجدد، حيث كثيراً ما تستطلع آرائي فيما يتعلق بالسياسة الخارجية –ما موقفي من ؟؟ أو مستقبل تايوان؟ فلديهم اهتماماتهم ومشاغلهم السياسية المحددة في المجالات التي تهيمن فيها جماعاتهم الأثنية.

لكن في أغلب الأحوال يريدون توكيداً على أنهم أمريكيون أيضاً – كلما ظهرت أمام جمهور من المهاجرين، أسمع بعض المعاتبات البريئة من جانب المساعدين العاملين معي بعد إلقاء الخطبة، فبرأيهم، تتبع ملاحظاتي تركيبة ثلاثية الأجزاء: *"أنا صديقكم"*، *"والبلد المعني كان مهداً للحضارات"*، *"وأنتم تجسدون الحلم الأمريكي"*. وهم على صواب، فرسالتي بسيطة. وكما أصبحت أعرف، كان مجرد حضوري أمام هؤلاء الأمريكيين الجدد يخدم ملاحظة أنهم قوم مهمون، ناخبون يتمتعون بأهمية حاسمة لنجاحي، ولهم حقوق المواطنة الكاملة ويستحقون الاحترام والتقدير".

"وبالطبع، لا تتبع جميع الحوارات التي أجريها مع جاليات ومجتمعات المهاجرين المحلية هذا النمط السهل. ففي أعقاب الحادي عشر من سبتمبر، اتسمت لقاءاتي مع الأمريكيين العرب والباكستانيين، مثلاً بطبيعة ملحة وعاجلة، لأن قصص الاعتقالات واستجوابات مكتب التحقيقات الفيدرالية والنظرات العدائية من الجيران، زعزعت إحساسهم بالأمان والانتماء، فقد ركزوا أن لتاريخ الهجرة إلى هذا البلد جانباً مظلماً وحساساً ونقطة ضعف؛ وهم بحاجة إلى تطمينات محددة تؤكد لهم أن مواطنتهم تعني شيئاً بالفعل، وأن أمريكا تعلمت العبر والدروس الصحيحة من احتجاز الأمريكيين من الأصول اليابانية خلال الحرب العالمية الثانية، وأنني سأقف معهم إذا تحولت الرياح السياسية إلى وجهة غير مرغوبة.

خاتمة:

وفي ختام هذا الفصل نستطيع القول بأن هجرة العقول واحدة من أهم القضايا العالمية التي تشغل الرأي العام في كافة المجتمعات، المتقدمة منها، والأقل تقدماً، والنامية على حد سواء، وأن هذه الهجرة تؤثر تأثيراً جلياً على كافة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والمعرفية والسياسية والعسكرية والأمنية لتلك الدول. ونقر بأن هجرة العقول ليست خيراً كلها، ولا شراً كلها، وأنها لا تمثل دائماً حجر عثرة أو نقطة الانتهاء المميتة لأي دولة. وكما أن للظاهرة آثارها السلبية على الدول المصدرة للهجرة، فلها آثارها الإيجابية أيضاً عليها، ويتوقف ذلك على الأدوار القيادية والإدارية التي تلعبها الحكومات للاستفادة من العقول المهاجرة، وتحويل هجرة العقول إلى مكاسب واستثمار لتيسير دوران المعرفة وانتقال الخبرات والمعارف في جميع أنحاء العالم، فقد تمثل اليوم واقع الاقتصاد القائم على المعرفة والذي يرتكز بالدرجة الأولى على عنصر المنافسة على الكفاءات البشرية قبل المنافسة على أي شيء آخر ويتوقف ذلك على مدى قدرة كل دولة على إدارة استثمار عقولها المهاجرة وجني المكاسب المستحقة لها، وهذا ما سوف نراه في بعض التجارب العالمية بشكل عام والتجربتين الصينية والهندية بشكل خاص، بعد أن نعرض الظاهرة في بعض الدول العربية وإسرائيل لتقديم إستراتيجية عربية لاستثمار العقول العربية، تتبعها بعض النماذج الرائعة لإمكانية استثمار العقول العربية المهاجرة إذا ما أحسن استخدامها من قبل إدارة وطنية واعية وواعدة.

❖ ❖ ❖ ❖